ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

# تقديرات مصرية

# "مفاجآت أكتوبر"
## في سباق الرئاسة الأمريكية


- "مفاجآت أكتوبر" في سباق الرئاسة الأمريكية
- خطة "ماكرون" لمواجهة خطر الإسلام السياسي
- خريطة المرشحين في انتخابات مجلس النواب 2020
- تحديات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر


OCT 2020
العدد (12)

# تقديرات مصرية

## «مفاجآت أكتوبر» في سباق الرئاسة الأمريكية

www.ecsstudies.com

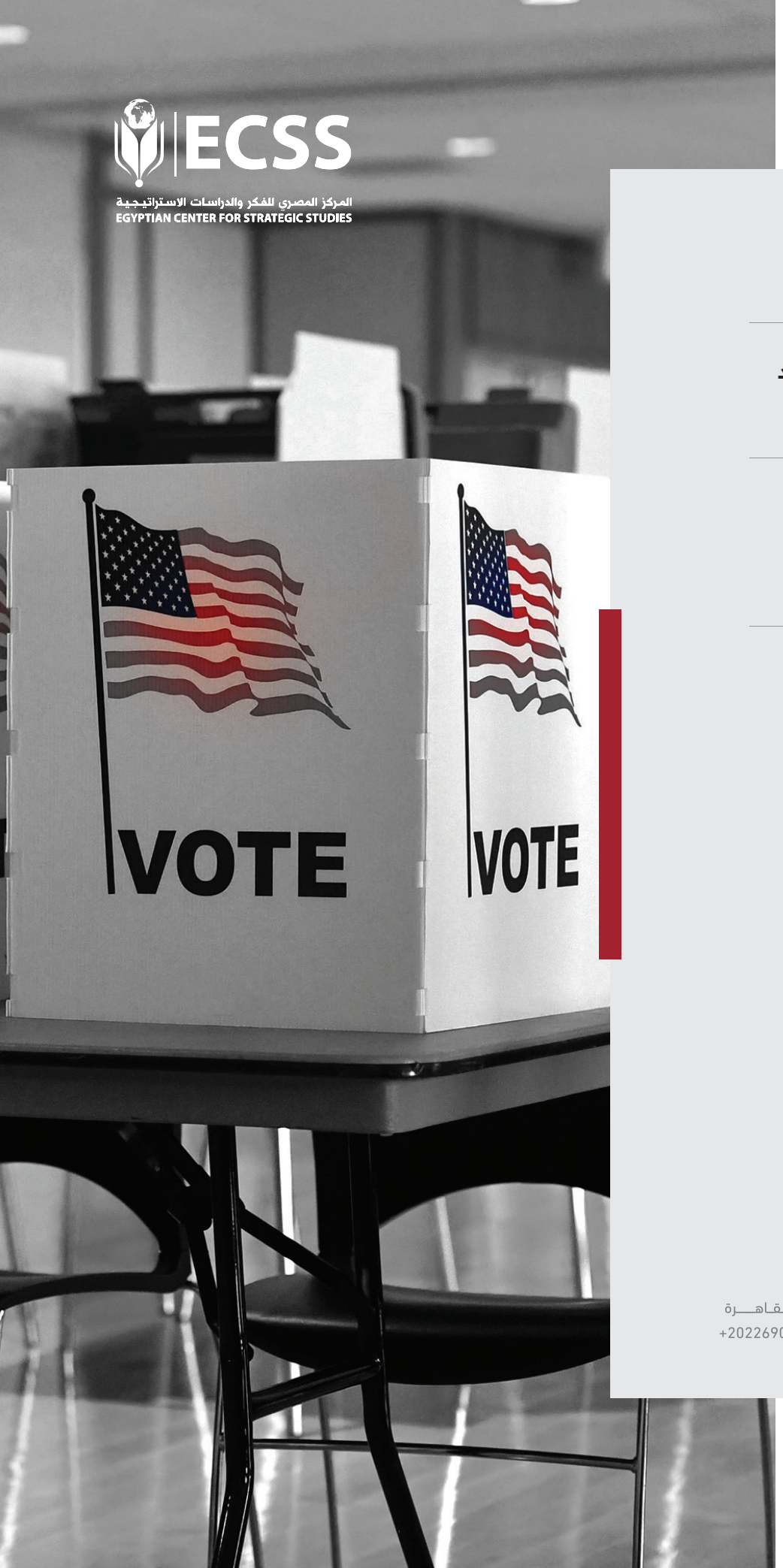


ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

**د. خالد عكاشة**

المدير العام

**د. عبد المنعم سعيد**

المستشار الأكاديمي

تحرير

**د. خالد حنفي**

هيئة استشارية

**د. محمد كمال**

**د. دلال محمود**

**د. جمال عبدالجواد**

**أ. مجدي صبحي**

**د. نهى بكر**

**د. رغدة البهي**

إخراج فني

**أحمد حسني**

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

# المحتويات


**الافتتاحية**

- الاهتمامات المصرية وخطاب «السيسي» بالأمم المتحدة 6

**قضايا دولية**

- هل تؤثر "مفاجآت أكتوبر" على سباق الرئاسة الأمريكية؟ 8
- محاور خطة "ماكرون" لمواجهة خطر الإسلام السياسي 11

**قضايا الأمن والدفاع**

- عقبات اتفاق السلام السوداني ورهانات الدور المصري 16
- استراتيجية تركيا للتوسع الإقليمي.. المنطلقات والأدوات 19

**قضايا السياسات العامة**

- مجلس النواب 2020.. خريطة المرشحين ومعدل التنافس 24
- عودة المدارس وكورونا.. لماذا تتطلب دورًا أكبر للأسرة؟ 28

**قضايا نوعية**

- أهداف القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي 32
- تحديات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر 36

**كيف يفكر العالم؟**

- هل يعرقل الانتقال السوداني احتمال التطبيع مع إسرائيل؟ 40
- حدود استفادة قطر من ميزاتها التنافسية في إنتاج الغاز 43

**بيانات وإحصائيات**

- اتجاهات حركة الاستثمار الأجنبي في مصر والعالم 48



**تقديرات مصرية**

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (12) - 15 أكتوبر 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

# الافتتاحية

## الاهتمامات المصرية وخطاب «السيسي» بالأمم المتحدة

**يومًا بعد يومٍ** يدخل العالم في «المعتاد الجديد»، فأزمة كورونا تزداد شحوبًا بعد أن أخذت البشرية في التعايش معها. يلخصها في هذا العدد موضوع «عودة المدارس وكورونا.. لماذا تتطلب دورًا أكبر للأسرة؟». لكن ما عدا ذلك، فإن ترتيبات النظم الحكومية ومباريات كرة القدم تسير في طريقها ونظامها الجديد للاحتراز والسباق.

العالم بعد ذلك يعود للكثير من قضاياه التي كان يعرفها، سواء كان هناك الفيروس التاجي أو لم يوجد، فالانتخابات الأمريكية تأخذ مكانها في ساحة الانتظار العالمية، سواء كان ذلك من خصوم أو حلفاء الولايات المتحدة. الرئيس «دونالد ترامب» لم يكن -وربما لن يكون- رئيسًا عاديًّا للولايات المتحدة. وبعد أيام من صدور هذا العدد سوف تأخذ قطع الشطرنج على طاولة العلاقات الدولية مكانها أو ستنتهي لعبة الكراسي الموسيقية الدولية، وتبدأ أخرى بين القوى الدولية المختلفة.

في الشرق الأوسط ووسط آسيا، اشتعلت النار حول إقليم «ناجورنو قره باخ» بين أرمينيا وأذربيجان، وفيها وفي غيرها تمارس تركيا «استراتيجية التوسع الإقليمي». ولكن حديث السلام ارتفع في السودان، ومعه مسيرة للتطبيع التي أطلقتها الإمارات العربية المتحدة والبحرين وإسرائيل دافئة حتى بات التساؤل المطروح في العدد: «هل يعرقل الانتقال السوداني احتمال التطبيع مع إسرائيل؟» مشروعًا على أساس أن السودان المرهق على أبواب خطوة السلام مع الدولة العبرية، حتى يتخلص من «قائمة الإرهاب»، وتفتح له أبواب المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية.

دول العالم في معظمها مشغولة بقضية البناء الداخلي، وإذا كانت الانتخابات الأمريكية قضية محلية بقدر ما هي قضية عالمية، وأن السياسة القطرية في عبثها الإقليمي تحاول الاستفادة من «ميزاتها التنافسية في إنتاج الغاز»؛ فإنها في مصر رغم الكثير من التحديات الخارجية تصبح قضية التنمية لا تسبقها سابقة.

وبقدر الاهتمام المصري بالسلام السوداني فإنها -في الوقت ذاته- تمضي في «الانتخابات النيابية» استكمالًا للمؤسسات التشريعية والرقابية في الدولة، مع المضيّ قدمًا في إصلاح قوانين البنك المركزي والجهاز المصرفي، وتواجه «تحديات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر».

العالم ما بعد كورونا ليس عالمًا جديدًا تمامًا، ولكنه يبدو أكثر سرعة، وربما أكثر جدية مما كان عليه منذ بداية العام، والمرجّح أن تكون هناك إشارات للاختلاف والتغيير الملحوظ مع العام المقبل عندما تنتهي الانتخابات الأمريكية، وتظهر شمس الإدارة الجديدة، ويتجلى الموقف في الشرق الأوسط عن محاولات تطبيع جديدة. أما في مصر فإن افتتاحات المشروعات الجديدة سوف تعلن عن حالة جديدة في التاريخ المصري.

# قضايا دولية

- هل تؤثر "مفاجآت أكتوبر" على سباق الرئاسة الأمريكية؟
- محاور خطة "ماكرون" لمواجهة خطر الإسلام السياسي

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (12) - 15 أكتوبر 2020

# هل تؤثر "مفاجآت أكتوبر" على سباق الرئاسة الأمريكية؟

**تحمل الانتخابات الأمريكية عادةً مفاجآت في شهر أكتوبر، أي قبل شهر من إجرائها في الثالث من نوفمبر، وهو ما قد يُغيِّر من مسار السباق الرئاسي. وبينما حدث ذلك في انتخابات سابقة، فلم يَخلُ السباق الراهن بين "ترامب" و"بايدن" من تلك المفاجآت، كما حال إصابة "ترامب" بوباء كورونا، ونشر الملفات الضريبية له، وغيرها.**

***برنامج العلاقات الدولية**
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

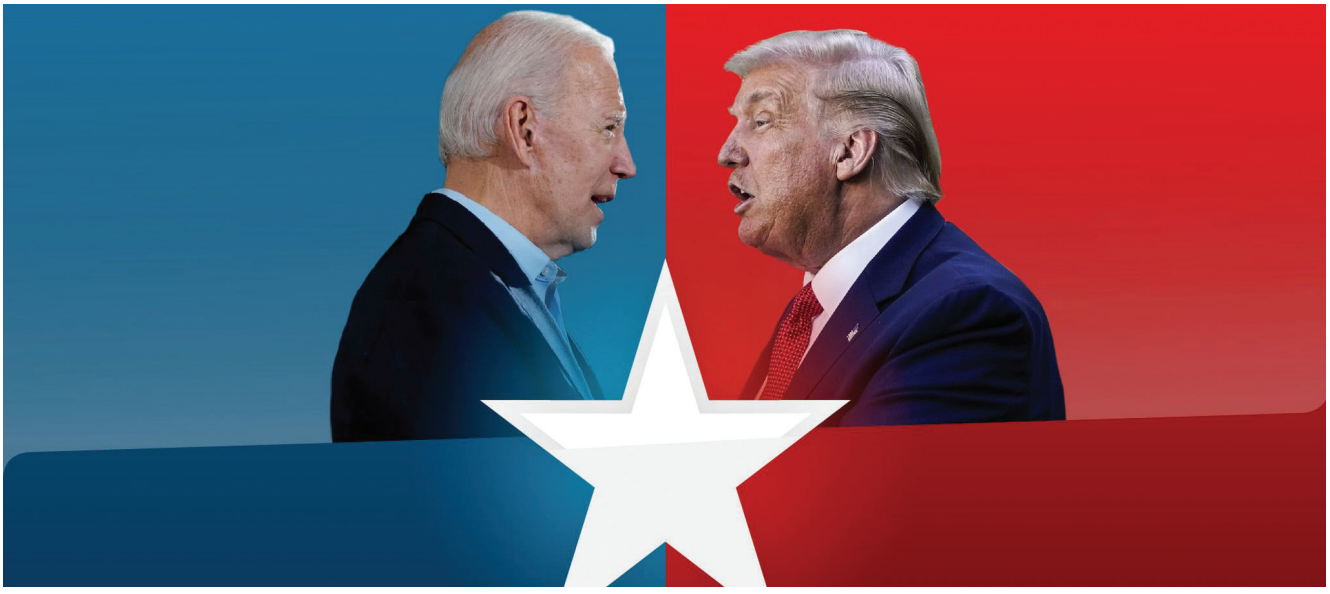

## سوابق تاريخية متعددة

- ثمة سوابق تاريخية متعددة لمصطلح "مفاجآت أكتوبر" في الانتخابات الأمريكية، منها ما حدث في أكتوبر عام 1964، حين تم إلقاء القبض على أحد مساعدي الرئيس الأسبق "ليندون جونسون"، بتهمة اقتراف جرائم أخلاقية، مما أثر على حملته الانتخابية ضد خصمه "باري جولد واتر". كما أعلن الرئيس الأسبق "ريتشارد نيكسون" في أكتوبر 1972، أن السلام مع فيتنام بات وشيكًا، وسيتم توقيع اتفاق سلام يُنهي التورط الأمريكي في الحرب مع فيتنام، وساعد ذلك "نيكسون" في الفوز بالانتخابات وهزيمة المرشح الديمقراطي السيناتور "جورج ماكفرن".
- في عام 1980، كان هناك تخوف في حملة المرشح الجمهوري "رونالد ريجان" من مفاجأة أكتوبر يستطيع فيها منافسه الرئيس الديمقراطي "جيمي كارتر" التوصل إلى اتفاق لإنهاء أزمة الرهائن مع إيران قبل موعد التصويت، لكن ذلك لم يتحقق وخسر "كارتر" الانتخابات. أما في عام 1992 فكان التنافس محتدمًا بين "جورج بوش الأب" والمرشح الديمقراطي "بيل كلينتون"، ثم اتُّهم وزير دفاع "بوش" السابق "كاسبار واينبرجر" بالكذب في تحقيقات إيران – كونترا، ويرى البعض أن هذه الفضيحة ساهمت

في خسارة "بوش" أمام "كلينتون". وفي أكتوبر 2004، أذاع "أسامة بن لادن" شريط فيديو يعلن فيه مسئوليته عن هجمات 11 سبتمبر، ويصف الرئيس "بوش الابن" بأنه ديكتاتور، ويقمع الحرية بواسطة قانون باتريوت، مما أعاد للصدارة قضايا الأمن القومي، وزاد من فرص "جورج بوش".

- تشير التحليلات إلى أن "دونالد ترامب" استفاد من "مفاجأة أكتوبر" إبان تنافسه مع المرشحة الديمقراطية "هيلاري كلينتون" في عام 2016، عندما أرسل مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي "جيمس كومي" خطابًا إلى الكونجرس في 28 أكتوبر، يفيد بأن الوكالة قد عثرت على أدلة جديدة تتعلق بالتحقيق الذي تم إغلاقه بالفعل في استخدام "هيلاري كلينتون" لبريدها الإلكتروني الخاص في مراسلات رسمية أثناء توليها منصبها كوزيرة للخارجية.

## مفاجآت السباق الراهن

- حمل أكتوبر هذا العام أكثر من مفاجأة في السباق الرئاسي بين "ترامب" و"بايدن" قد تؤثر على مسار الانتخابات، أولها جاء قبل بداية الشهر بعدة أيام، وتمثل في وفاة قاضية المحكمة العليا (الدستورية) بالولايات المتحدة "روث جنسبيرج"، إذ فتح ذلك الباب للرئيس "ترامب" لترشيح قاضٍ جديد، سوف يتم إقراره من مجلس الشيوخ، والذي يسيطر عليه حزب الرئيس (الحزب الجمهوري) بأغلبية 53 ضد 47.

- ساهم الجدل حول تعيين قاضٍ جديد في تعبئة المعسكرين الديمقراطي والجمهوري قبل الانتخابات، لأن تعيين قاض ذي ميول محافظة (جمهورية) قد يقلب الموازين داخل المحكمة. فالمحكمة كانت بها أغلبية محافظة طفيفة خمسة ضد أربعة، ولكن رئيس المحكمة "جون روبرتس"، كان في بعض الحالات يتبنى مواقف تميل لصالح الليبراليين.

- إلا أنه مع وفاة القاضية "جنسبيرج" (أحد الأصوات الليبرالية) بدا أن المحافظين أمامهم فرصة لتوسيع حجم أغلبيتهم في المحكمة لتصبح ستة ضد ثلاثة، ما قد يؤثر على الكثير من القضايا التي تنظرها المحكمة بما فيها نتيجة الانتخابات الرئاسية القادمة. فالديمقراطيون يطالبون بتأجيل اختيار قاضٍ جديد إلى حين حسم نتيجة الانتخابات القادمة، والجمهوريون يسرعون الخطى لتعيين هذا القاضي، لأنه فرصة لن تتكرر خلال عقود قادمة، وهو ما تحوّل إلى قضية انتخابية يستخدمها "ترامب" و"بايدن" لتعبئة قاعدتيهما الانتخابية.

- أما المفاجأة الثانية فكانت قيام صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية بنشر الملفات الضريبية لـ"دونالد ترامب"، والتي رفض دائمًا الإفصاح عنها، حيث أوضحت عدم صدق ادعاء "ترامب" بأنه رجل أعمال ناجح، وأنه يمكنه إدارة الحكومة الفيدرالية بشكل أفضل من أي سياسي. بينما تمثلت المفاجأة الثالثة في إصابة الرئيس "دونالد ترامب" بفيروس كورونا، ونقله للمستشفى وتلقيه العلاج. وبالرغم من تحسن الحالة الصحية لـ"ترامب"؛ إلا أن إصابته بكورونا ألقت بتأثيرها على مسار الانتخابات.

- إذ قلل "ترامب" كثيرًا من خطورة كورونا، ورفض ارتداء القناع في مناسبات كثيرة، ولم يحافظ على مسافة آمنة مع من يلتقي بهم، ما جعله عرضة للإصابة بكورونا. بل إنه عند عودته من المستشفى، نزع قناعه ووقف لالتقاط الصور، وعاد مرة أخرى للتقليل من خطورة الفيروس، وقال عنه: "لا تخف من ذلك، سوف تهزمه"، وهو ما اعتبره البعض تعبيرًا عن الإحساس المتضخم بالذات لدى "ترامب"، واستمرارًا في ازدراء النصائح الطبية والعلمية، وفشله في التعبير عن أي تعاطف مع أكثر من 210 آلاف أمريكي ماتوا جراء الإصابة بكورونا خلال الأشهر الماضية.

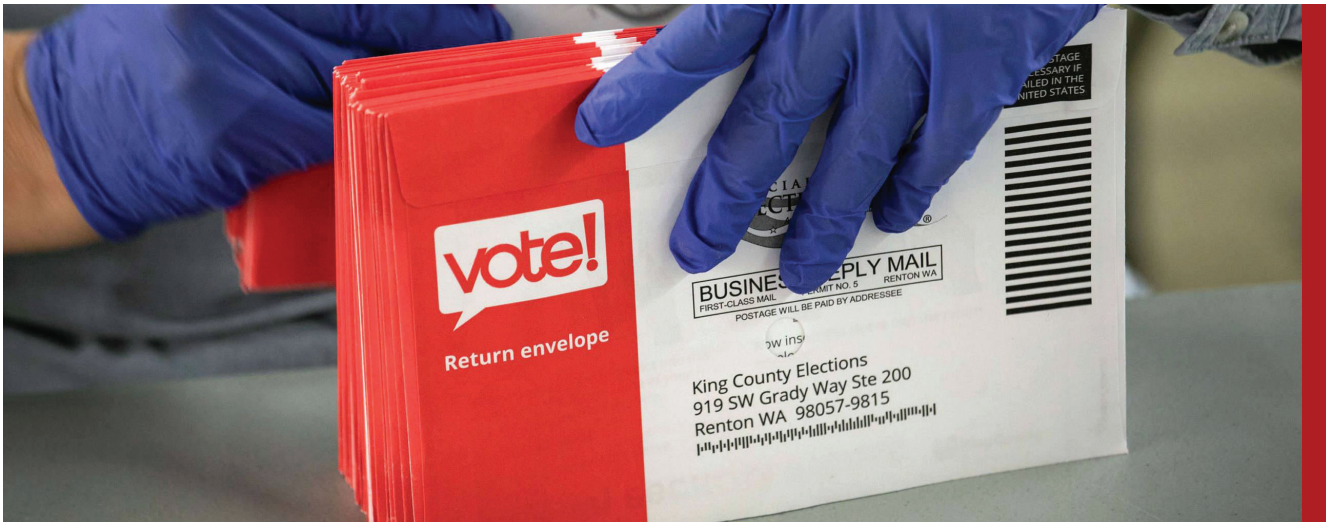


- جاءت رابع مفاجآت أكتوبر عندما قام "ترامب" بانتقاد التصويت بالبريد أثناء المناظرة الانتخابية الأولى له مع منافسه "جو بايدن"، وذكر أن هذا التصويت يتم تزويره لمصلحة المرشح الديمقراطي، وألمح إلى أنه سيقوم بالطعن في نتائج التصويت بالبريد. في هذا الإطار، بدأ البعض يتحدث عن سيناريوهات مختلفة فيما يتعلق بنتائج الانتخابات الرئاسية القادمة يمكن أن تحدث بدءًا من مساء يوم التصويت في الثالث من نوفمبر، منها:

  - **السيناريو الأول:** عدم انتظار "ترامب" لنتائج التصويت بالبريد، وقيامه بإعلان فوزه بالانتخابات إذا دلّت مؤشرات التصويت المباشر على ذلك، ثم قيامه بالطعن في نتيجة التصويت بالبريد حال أدت نتائجه إلى تحويل الدفة لمصلحة خصمه "جو بايدن".

  - **السيناريو الثاني:** أن يقوم الكونجرس الأمريكي بحسم النتيجة لو حصل خلاف بشأنها داخل المجمع الانتخابي، وهنا يتم التصويت كولايات وليس كأفراد، بمعنى أن ممثلي كل ولاية داخل الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ (من ديمقراطيين وجمهوريين) يجلسون معًا ويصوتون لاختيار أحد المرشحين للرئاسة، وهو أمر قد يشهد أيضًا استقطابًا وخلافات بين ممثلي كل ولاية.

  - **السيناريو الثالث:** وصول الخلاف حول نتيجة الانتخابات الرئاسية إلى المحكمة العليا (الدستورية) للفصل فيها قضائيًّا، وقد شهدت الولايات المتحدة حالة مماثلة في انتخابات عام 2000، وكان طرفاها المرشح الديمقراطي "آل جور" والمرشح الجمهوري "جورج بوش الابن"، وتركز الخلاف حول فرز الأصوات في ولاية فلوريدا، وقد أصدرت المحكمة حكمها في 12 ديسمبر عام 2000 لمصلحة "بوش"، وأعلن "آل جور" في خطاب للأمة الأمريكية في 13 ديسمبر قبوله بالحكم من أجل وحدة البلاد.

  وكان "ترامب" قد تحدث صراحة في المناظرة الأولى عن احتمال أن المحكمة العليا هي التي سوف تحسم نتيجة الانتخابات هذه المرة، وليس صناديق الاقتراع، وقد تحسم المحكمة العليا بالفعل النتيجة لصالحه نتيجة للأغلبية المحافظة بها، لكن في ظل حالة الاستقطاب التي يشهدها المجتمع الأمريكي فقد يرفض "جو بايدن" الحكم، وحتى لو قبله فقد ترفضه قواعد الحزب الديمقراطي.

- **قصارى القول، إن مفاجآت الانتخابات الرئاسية الأمريكية لن تقتصر فقط على شهر أكتوبر؛ بل قد تمتد لشهور تالية له حتى تُحسم نتيجة الانتخابات لمصلحة أحد المتنافسين، ويعترف الآخر بهذه النتيجة.**

# محاور خطة «ماكرون» لمواجهة خطر الإسلام السياسي

**طرح خطاب ألقاه الرئيس الفرنسي "مانويل ماكرون"، يوم الثاني من أكتوبر 2020 في بلدة ليس مورو شمال غرب باريس، خطة لمواجهة الإسلام السياسي الذي بات خطرًا على مبادئ الجمهورية الفرنسية في سياق ما أسماه مشكلة "الانفصالية الإسلامية"، وهو الأمر الذي أثار جدلًا واسعًا داخل فرنسا وفي العديد من دول العالم الإسلامي.**

***برنامج العلاقات الدولية**

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## سياقات الخطاب

- لا يواجه تحدي تيار الإسلام السياسي الدول ذات الأغلبية من المسلمين فقط، وإنما يزداد في دول أخرى يبرز فيها المسلمون كأقلية سكانية ومنها فرنسا، إذ قد تتسلل بينهم أفكار وتنظيمات ذلك التيار، التي ارتبطت بها بعض السلوكيات والعمليات الإرهابية.
- جاء خطاب "ماكرون" بعد حوالي أسبوع من قيام شاب مسلم بالهجوم بساطور على أشخاص خارج المكاتب السابقة في باريس لمجلة "شارلي إيبدو" التي نشرت من قبل رسومًا كاريكاتورية مسيئة للنبي محمد عليه الصلاة والسلام. وكانت المجلة قد تعرّضت أيضًا لهجوم في يناير 2015 قتل فيه عدد من موظفيها، على يد مسلحين مسلمين أعلنوا انتقامهم لما نُشر بالمجلة.
- تزامن الخطاب أيضًا مع تصاعد الجدل حول قضايا المهاجرين والأمن داخل فرنسا، بخلاف أنه يأتي قبل حوالي عشرين شهرًا من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، حيث من المقرر أن يواجه "ماكرون" تحديًا من اليمين واليمين المتطرف الذي يتهمه بـ"الضعف" في مواجهة الإسلام السياسي.

## "الانفصالية الإسلامية"

- تضمن خطاب الرئيس الفرنسي رؤية استراتيجية تهدف إلى كبح نفوذ الإسلام الراديكالي في فرنسا، والمساعدة في تطوير ما أسماه "إسلام فرنسا" المتوافق مع القيم الجمهورية للبلاد، حيث بدأ الرئيس خطابه بفكرة أن الجمهورية الفرنسية تأسست على مبادئ، كالحرية والمساواة والعدالة، وأن العلمانية تقع في قلب هذه المبادئ. وبحسب "ماكرون"، فالعلمانية تحافظ على فرنسا الموحدة، فهي ليست ضد الأديان؛ بل تقوم على حرية الاعتقاد أو عدم الاعتقاد، وإمكانية ممارسة المرء للعبادة، في إطار ضمان النظام العام، كما أنها تعني حيادية الدولة، وليست بأي حال محو الأديان في الفضاء العام.

- اعتبر "ماكرون" أن مشكلة فرنسا هي ما أسماه "الانفصالية الإسلامية"، وقصد بها سعي البعض لاستخدام الإسلام للانفصال عن مبادئ وقيم الجمهورية، وإنشاء مجتمع مضاد لها، وإقامة نظام موازٍ يقوم على قيم مغايرة، وتطوير تنظيم مختلف للمجتمع. وتتجلى مظاهر ذلك في تسرب الأطفال من التعليم، وتنظيم ممارسات اجتماعية وثقافية لتدريس مبادئ لا تتفق مع قوانين ومبادئ الجمهورية، كالمساواة بين المرأة والرجل والكرامة الإنسانية.

- نظر الخطاب إلى أن هذه المشكلة تنتج بالأساس من أيديولوجيا الإسلام السياسي التي تؤكد أن قوانينها أعلى من قوانين الجمهورية، وهي انفصالية في البداية، ولكن هدفها النهائي هو السيطرة على المجتمع بأكمله. وأشار إلى أنه لا يطلب من أي من مواطن أن يكون مؤمنًا بدين أو غير مؤمن، أو يكون إيمانه قليلًا أو معتدلًا، فليس هذا من شأن الجمهورية، لكنه يطلب من جميع المواطنين، بغض النظر عن دينهم أو لا دينهم، أن يحترموا تمامًا جميع قوانين الجمهورية.

- تتحمل سلطات الدولة -بحسب "ماكرون"- قسمًا من المسئولية عن تطور هذه المشكلة، عندما تم تجميع السكان بموجب أصولهم في أحياء معينة تحولت إلى مناطق مغلقة، حيث لم تقدم الدولة لهم ما يكفي لتمكينهم من التطور الاقتصادي والاجتماعي. وشدد على أن الانفصاليين المسلمين بنوا مشروعهم على تراجع وتخاذل الدولة، إضافة إلى التأثيرات من تنظيمات خارجية كالسلفية والإخوان المسلمين. كما أشار إلى أن المشكلة تعود أيضًا إلى أن بعض أبناء الجمهورية الفرنسية (وهم أبناء أو أحفاد المواطنين من خلفيات مهاجرة، خاصة من المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء) يعيدون النظر في هويتهم من خلال خطاب ما بعد الاستعمار، أو مناهضة للاستعمار، وهو شكل من أشكال الكراهية الذاتية.

- أكد "ماكرون" أن التحدي الذي تواجهه فرنسا اليوم هو محاربة انحراف البعض باسم الدين، وأنه من المهم ضمان عدم استهداف أولئك الذين يريدون الإيمان بالإسلام، وهم مواطنون كاملون في الجمهورية، وأن الطريق للتعامل مع ذلك الطريق هو عزل المشكلة، أي التعامل مع المشكلة المتعلقة بالإسلام الراديكالي، وعدم وصم عموم المسلمين بذلك.

## محاور الخطة

**عرض "ماكرون" استراتيجية شاملة للتعامل مع ظاهرة الإسلام الراديكالي تقوم على خمسة محاور رئيسية:**

- **المحور الأول- النظام العام:** ويتضمن إجراءات تستهدف حياد الخدمة العامة، وعدم مخالفتها لمبادئ ونظام الجمهورية الفرنسية، وحماية المسئولين المنتخبين من الضغوط التي تتعارض مع النظام العام، أو المساواة بين المرأة والرجل. فوفقًا لـ"ماكرون" يتعرض بعض المسئولين المنتخبين في المجالس المحلية لضغوط من جماعات تستهدف فرض قواعد دينية لتنظيم بعض الخدمات، مثل الفصل بين الرجال في بعض أماكن ممارسة رياضات معينة. في هذا الإطار، سوف يتم إدخال تعديلات قانونية، ستمكن السلطات المحلية الأعلى (مثل المحافظ) من تعليق مثل هذه الإجراءات المحلية من المستوى الأدنى (البلديات) على أساس أنها تناهض المبادئ الجمهورية، كما سيتم توسيع الحظر الذي فرضته فرنسا على الشعارات والرموز الدينية في الأماكن الحكومية وبين موظفيها ليشمل موظفي القطاع الخاص الذين يقدمون خدمات عامة.

- **المحور الثاني- الجمعيات الأهلية:** حيث يرى "ماكرون" أن أنصار مشروع الانفصالية الإسلامية قد استخدموا الجمعيات الأهلية التي تقدم أنشطة رياضية أو ثقافية أو فنية أو لغوية أو غيرها من الأنشطة كستار لنشر الفكر المتطرف. وأكد أن الجمعيات يجب أن تُسهم في توحيد الأمة وليس تفككها. لذا سيتم التوسع في أسباب حل الجمعيات، حيث إنها محدودة للغاية في الوقت الراهن، وتقتصر على أعمال الإرهاب، والعنصرية، ومعاداة السامية.

وستمتد إلى أسباب أخرى، مثل: الاعتداء على كرامة الشخص، أو الضغوط النفسية أو الجسدية، وسيتم حل هذه الجمعيات إذا ثبت أنهم يحملون هذه الرسائل، وينتهكون مبادئ الجمهورية، كما سيتعين على أي جمعية تطلب الإعانة من الدولة أو السلطة المحلية أن توقّع عقدًا يحترم قيم الجمهورية، وإذا تم انتهاك هذا العقد، فإن المسئولين بالجمعية يردون الأموال التي حصلوا عليها، لأنه من الضروري عدم استخدام الأموال العامة لتمويل الانفصاليين.

- **المحور الثالث- المدرسة والتطرف:** يرى "ماكرون" أن المدرسة هي إحدى الدعائم الرئيسية لبناء المشتركات أو البوتقة الجمهورية عبر غرس قيم المواطنة، وتدريب الضمائر، حتى يصبح الأطفال مواطنين أحرارًا وعقلانيين قادرين على اختيار حياتهم. ويشير "ماكرون" إلى أنه حدثت انحرافات بخصوص دور المدرسة، منها وجود آلاف الأطفال ممن يتم تعليمهم بالمنزل وليس بالمدرسة، حيث يتلقى عدد منهم الفكر المتطرف. لذا، أعلن "ماكرون" أنه اعتبارًا من

بداية العام الدراسي 2021، سيصبح التعليم إلزاميًّا داخل المدرسة من سن 3 سنوات، كما سيكون التعليم بالمنزل محدودًا للغاية للحد من ظاهرة تعليم التطرف بالمنزل.

**المحور الرابع- بناء إسلام التنوير:** والذي يمكن أن يكون في سلام مع مبادئ الجمهورية الفرنسية. وبالرغم من أنه ليس من مهمة الدولة هيكلة الإسلام، لكن "يجب أن نسمح لأنفسنا بدعم هذا الظهور لإسلام التنوير". وأول خطوة في هذا الاتجاه -بحسب "ماكرون"- هي حماية إسلام فرنسا من التأثيرات الأجنبية، لذا قرر "ماكرون" إنهاء نظام الأئمة المعارين من الخارج، والذين يأتون غالبًا من المغرب والجزائر وتركيا، والبدء في تدريب الأئمة بفرنسا. بموازاة ذلك، سيتم تشديد الرقابة المالية على المساجد لمنع العناصر المتطرفة من السيطرة عليها.

في هذا الإطار، أعلن "ماكرون" دعم المبادرات التي ستتخذها مؤسسة الإسلام في فرنسا في مجالات الثقافة والتاريخ والعلوم بقيمة 10 ملايين يورو، والعمل على تطوير الدراسات

الإسلامية في الجامعات، وإنشاء معهد علمي لعلم الإسلام، وذكر: "أريد أن تصبح فرنسا هذا البلد، حيث يمكننا تعليم فكر ابن رشد وابن خلدون، يمكننا أن نكون بلدًا متميزًا في دراسة الحضارات الإسلامية".

**المحور الخامس- مكافحة الفقر:** عبر عودة الدولة الفرنسية للمناطق الفقيرة، وملء الفراغ الموجود بها، فبحسب ماكرون: "لا يمكننا الاستمرار في إضافة الفقر إلى الفقر" من خلال مكافحة التمييز، والاستثمار في التوظيف، والسكن، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وأعلن "ماكرون" أن مشروع القانون المرتبط بالمحاور الخمسة السابقة سيناقش في مجلس الوزراء في 9 ديسمبر المقبل، ثم يناقش في البرلمان في النصف الأول من عام 2021.

يظل أن محاور خطة "ماكرون" أثارت قدرًا من الجدل داخل وخارج فرنسا، إذ اعتبرها البعض تمييزًا ضد الإسلام والمسلمين. لكن من ناحية أخرى فإن خطة "ماكرون" توضح إدراك القيادة الفرنسية لخطورة تنامي التيارات المتطرفة داخل البلاد، وسعيها لتبني استراتيجية متكاملة لمواجهة هذا الأمر.

# قضايا الأمن والدفاع

- عقبات اتفاق السلام السوداني ورهانات الدور المصري
- استراتيجية تركيا للتوسع الإقليمي.. المنطلقات والأدوات

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (12) - 15 أكتوبر 2020

# عقبات اتفاق السلام السوداني ورهانات الدور المصري

**يواجه اتفاق السلام السوداني الذي تم توقيعه في جوبا (عاصمة جنوب السودان)، في الثالث من أكتوبر 2020، بين الحكومة وعدد من الحركات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق؛ عقبات تتعلق بدمج الميليشيات المسلحة في الجيش أو رفض بعض الحركات الانضمام للاتفاق؛ ما يفرض على القاهرة الاضطلاع بأدوار مؤثرة في المرحلة المقبلة لإنفاذ الاتفاق.**

* شيماء البكش
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## سياقات السلام

- جاء التفاوض على السلام الذي رعته جنوب السودان مدفوعًا برغبة ثورية في تخطي مظالم الماضي، التي عانت منها غالبية الأقاليم السودانية. غير أن المرحلة الانتقالية شهدت المزيد من التعقيد منذ اليوم الأول بسبب انعدام الثقة، والتي انعكست على الإجراءات والترتيبات الانتقالية، التي وصل إليها الأطراف بشق الأنفس.

- بدت الفروقات البينية والأجندات المتضاربة والمصالح الضيقة بين الفرقاء السودانيين، تعلو المصالح العليا والرؤى الموحدة، ولعل خبرات وتجارب الماضي كانت أهم عامل لانعدام هذه الثقة، وغياب الرؤية الواضحة، وهو الأمر الذي انعكس بالتبعية على العملية التفاوضية؛ إذ كان لكل طرف رؤية وتصور مختلف حول مستقبل البلاد، وكيفية الوصول إليه.

- شكّلت التحديات الأمنية التي تشهدها البلاد سياقًا ضاغطًا على كافة الأطراف السودانية. فالمواجهات القبلية وغياب القبضة الأمنية باتت ملامح رئيسية للمرحلة الانتقالية، وهو ما مثّل محفزًا للمجلس السيادي والحكومة الانتقالية اللذين كان عليهما مسارعة الزمن لإتمام الاتفاق الذي بموجبه ستنطلق عملية إعادة إرساء المؤسسات الأمنية والعسكرية.

- أضفى السياق المعقّد الذي يكتنف عملية التفاوض قدرًا من انعدام المرونة، في وقت كان الوصول فيه إلى صيغة توافقية حول قضايا الأمن والسلام والتنمية ضرورةً لا غنى عنها، ما أدى -في نهاية المطاف- إلى دفعٍ من الأطراف المعنية إلى توقيع اتفاقٍ تبدو فيه البنود المختلَف حولها أكثر من المتوافق عليها، فضلًا عن غياب تصور شامل حول كيفية وضعه محل تطبيق، والتغلب على التحديات التي تعوقه، ناهيك عن استمرار بعض الأطراف والحركات السودانية خارج المشهد.

- تسابق خارجي على التأثير في السودان؛ إذ لوحظ أن هناك العديد من الوفود التي حضرت توقيع اتفاق السلام في جوبا، ومنها: مصر، والإمارات، وقطر، والسعودية، وتشاد، والإيجاد، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة.

## تحديات الاتفاق

- تضمن الاتفاق ستة بروتوكولات لتقاسم السلطة والثروة وإحلال الأمن، وفقًا لصياغات أخذت طابعًا توافقيًّا بين الأطراف السودانية القائمة على المرحلة الانتقالية. حيث تم الاتفاق على ضمان مقاعد تمثيلية في كلٍّ من المجلس السيادي، والحكومة الانتقالية، والمجلس التشريعي، فضلًا عن ضمان نسبة من الثروة والسلطة المحلية لأعضاء الجبهة الثورية التي تضم الحركات المسلحة في عضويتها. وهو الأمر الذي بدا ظاهريًّا أنه تعويض عن عدم عدالة الماضي في تقاسم السلطة والثروة في الولايات والأقاليم المحلية؛ خاصة دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق.

- بدا تقاسم السلطة في اتفاق السلام السوداني وكأنه مواءمة بين أطراف تملك أدوات القوة والنفوذ، دون النظر في طبيعة استحقاقهم لتلك الامتيازات. فإذا كانت الولايات والمناطق السودانية عانت تهميشًا في السابق؛ فإن أفرادها يرون الاتفاق لا يشملهم، أو أنه نوع من استرضاء الحركات المسلحة التي حملت السلاح في السابق ضد نظام "البشير"، وأن الجبهة الثورية ليست معبرة عن كافة أطياف السودان. ومن ثم، يُعد ضمان حصة من المناصب لأعضائها، هو الاستئثار بالسلطة، وصورة منتقصة لمكونات ونسيج المجتمع المهمش.

- أن بعض الأطراف السودانية لم تنضم للاتفاق ومنها "عبدالواحد نور" صاحب أكبر فصيل مسلح في دارفور، بعدما أصرّ على ضرورة التفاوض على مبدأ علمانية الدولة، ناهيك عن عدم ثقته في "محمد حمدان دقلو" (حميدتي) نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، الذي حاربه سابقًا في دارفور. هذا فضلًا عن انسحاب حركة تحرير السودان - جناح "عبدالعزيز الحلو"، الأمر الذي يعكس -في مجمله- حالة التباين وعدم التوافق الذي تعاني منه الجبهة الثورية، والذي انعكس على الأجندة التفاوضية ومسار المفاوضات.

- انصرفت تحديات اتفاق السلام إلى الترتيبات المستقبلية، حيث تركت عديدًا من القضايا محل تساؤل عن كيفية اختراقها والتعامل معها بموجب تلك النصوص، التي لا تزيد على كونها عملية لاقتسام المناصب بين أطراف المرحلة، والتي اتضحت في الكوتة التي حصلت عليها الجبهة الثورية. وانعكس هذا الأمر على مسار الشرق الذي شهد احتجاجًا من بعض القبائل والأطياف غير المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية، والتي قامت بإغلاق موانئ الشرق والطرق الرئيسية اعتراضًا على تمثيل الجبهة الثورية لهم في مسار الشرق. هذا فضلًا عن بقاء حالة الأمن في دارفور موضع تساؤل.

- أن ثمة تحديات جوهرية تواجه الاتفاق، لعل أبرزها دمج الميليشيات المسلحة، فضلًا عن اشتراط الحركات الغائبة عن الاتفاق حقَّ تقرير المصير إن لم تتوصل لاتفاق مُرْضٍ، وفي حال تمّ التوصل

لاتفاق فإن أطراف الجبهة الثورية، المفترض بهم تقلد مناصب تنفيذية وقيادية، يفتقرون إلى المهارة والخبرة، اللهم إلا بعض قادتها من ذوي الخبرات، فضلًا عن تحدي التمويل في ظل الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها السودان.

## رهانات الدور المصري

- تعوّل الأطراف المشاركة في اتفاق السلام السوداني على الدور المصري في إقناع حركتي "عبدالعزيز الحلو" و"عبدالواحد نور" للانضمام للاتفاق، لا سيما في ظل العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين، والوزن الإقليمي للقاهرة في الاتفاق، حيث تتوقع تلك الأطراف دورًا من القاهرة على عدة مستويات:

- **تيسير التفاوض:** انطلاقًا من الدور الذي لعبته مصر مع بدء المرحلة الانتقالية بدعوة الأطراف السودانية، وعقد العديد من اللقاءات مع قادة المرحلة الانتقالية، على غرار لقاءي القاهرة والعين السخنة؛ يتوقع أفراد الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية على السواء، أن تلعب مصر دورًا في دفع كل من "عبدالواحد نور" و"عبدالعزيز الحلو" للتوصل إلى اتفاق، بحسن نية، باعتبار مصر طرفًا مقبولًا لكافة الأطراف.

- **حشد التمويل:** يعاني السودان أزمات اقتصادية طاحنة تُعد أحد معوقات بناء السلام بالبلاد، فعقب توقيع الاتفاق، أطلقت وزارة التخطيط السوداني بعض المشاريع التنموية، وأعلنت عن تخصيص جزء من الميزانية العامة لمشاريع التنمية؛ إلا أن النسب المنصوص عليها في الاتفاق لإحداث التنمية لا تلبي المستهدف من مشروعات تنموية.

ومع بقاء السودان في قائمة الإرهاب، طالبت الأطراف السودانية بدور مصري لحشد الدعم والتمويل لجهود التنمية السودانية، على غرار مؤتمر أصدقاء السودان بكل من السعودية وألمانيا.

- **الدعم الفني:** بموجب الترتيبات الأمنية التي نصّ عليها الاتفاق، يتعين في غضون تسعين يومًا البدء في ترتيبات دمج الميليشيات المسلحة التابعة للحركات، وفي هذه الجزئية فإنه بجانب الدعم الفني المتمثل في عقد التدريبات الرامية لبناء مؤسسة عسكرية احترافية، هناك حاجة لمزيد من إجراءات الثقة، التي بموجبها تسلم الحركات المسلحة ما لديها من أسلحة. هذا فضلًا عن الدعم الفني لإصلاح منظومة الشرطة والقضاء، التي تمتلك فيها مصر منظومة احترافية متقدمة، وهي الأدوار التي طالب بها كافة الأطراف.

- في مقابل تلك الأدوار المتصوَّرة لمصر في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق السلام السوداني، فإن ثمة قيودًا مطروحة، منها طبيعة البيئة الإقليمية والدولية، حيث يتنافس لاعبون إقليميون ودوليون آخرون مع مصر في الملف السوداني. وليس أدل على ذلك من الدعوة التي تلقاها رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" لزيارة قطر في الفترة المقبلة لبحث القضايا المشتركة، واستمرار الضغوط الأمريكية، فضلًا عن اللاعب الإثيوبي الذي لا يزال يحاول استقطاب السودان في مواجهة مصر. على الجانب الآخر، ثمة تحديات سياسية واقتصادية تركت السودان هشًّا ومنفتحًا على كافة الأطراف الخارجية، ما قد يدفعه إلى التواصل مع أطراف قد تتقاطع أو تتناقض مصالحها مع القاهرة.

# استراتيجية تركيا للتوسع الإقليمي.. المنطلقات والأدوات

**تتوسع التدخلات التركية في العديد من دول الإقليم بهدف تنفيذ مشروع إقليمي مضاد للمصالح العربية، مستخدمة في ذلك أدوات مثل: إنشاء القواعد العسكرية، والمرتزقة، والميليشيات المسلحة والإلكترونية، وجماعات الإسلام السياسي، وفي الوقت نفسه الاستفادة من هامش الحركة الذي تتيحه صراعات القوى الكبرى بالمنطقة.**

* جلال نصار
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## منطلقات استراتيجية

- إن المتابع للتحركات التركية في منطقة شرق المتوسط ودوائر الحركة في الإقليم يستنتج أن نظام «أردوغان» ينتهج استراتيجية تعتمد على عدة أمور:

**1**- السعي لبسط النفوذ والهيمنة على دول الجوار المباشر التي تتشارك الحدود مع تركيا، مثل: سوريا، والعراق، وأذربيجان، وقبرص.

**2** - امتلاك أوراق تفاوض قوية تتعلق بشئون الدول الإقليمية التي تشهد صراعًا داخليًّا وغيابًا للدولة والمؤسسات الرسمية، بحيث تُمكِّن أنقرة من الجلوس على مائدة المباحثات التي تتعلق بمصير أيًّ منها؛ والتأكيد في كل قول وفعل على أن تركيا قوة إقليمية يصعب تجاوزها في أي ترتيبات.

**3** - أن مشروع العثمانية الجديدة الذي يهدف إلى إعادة الخلافة، يحتم على أنقرة تبني حركات الإسلام

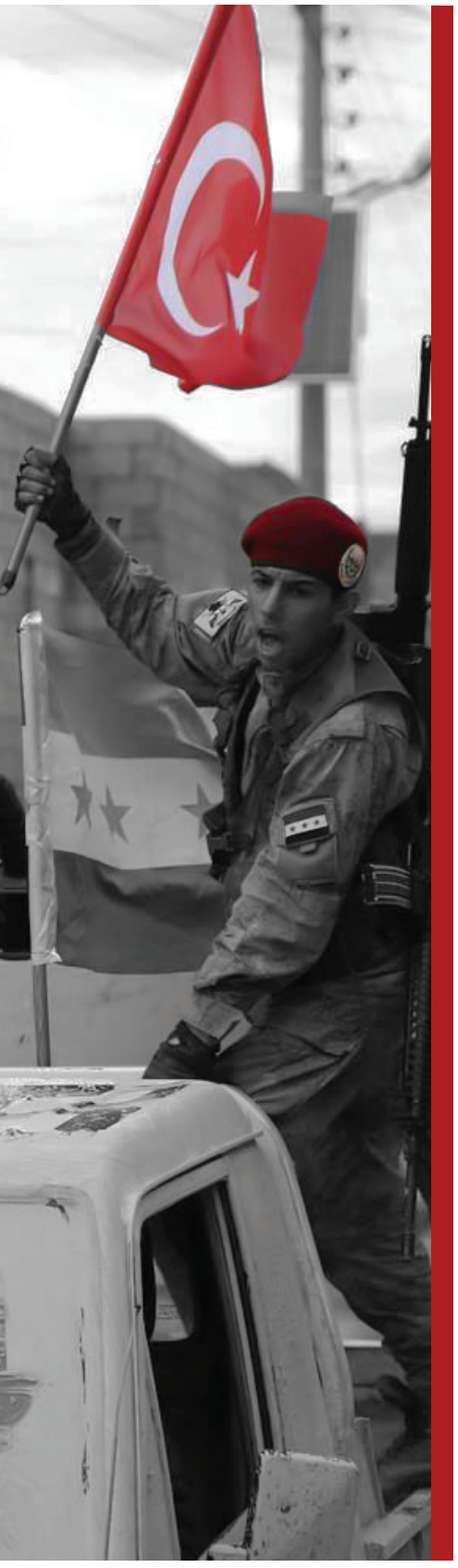

السياسي والجماعات الجهادية والسلفية وحركات المقاومة «السنية»، وكل الذين ينادون بعودة الخلافة الإسلامية، فتلك الحركات هي النواة التي يعتمد عليها «أردوغان» في الترويج للمشروع في دول الإقليم، حيث يوفر لهم الدعم المالي والإعلامي واللوجيستي واللجوء والإيواء.

**4** - تدفع الأزمة الاقتصادية التركية وتراجع قيمة الليرة وتفاقم أزمة الديون، ناهيك عن مشكلة الطاقة، واتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط، وإنشاء منتدى دولي لغاز المتوسط بمعزل عن تركيا، إلى جانب مشروع العثمانية الجديدة - إلى إثارة نظام «أردوغان» القلاقل والمناوشات والمناورات كي يمارس الضغط على تلك الدول والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والولايات المتحدة من أجل التفاوض حول كل الملفات المتعلقة بالترسيم وتقسيم الثروات النفطية.

**5** - استغلال حالة السيولة التي يشهدها المسرح العالمي والإقليمي من خلال الحركة على هوامش المشهد في ظل وجود: (أ) رؤية السياسة الأمريكية بتخفيض التواجد العسكري على الأرض ومنح الحلفاء مساحات حركة محسوبة وغير مكلفة. (ب) سياسات أوروبية خارجية ودفاعية تغيب عنها الرؤية ويغلب عليها الانقسام. (ج) توجه روسي يرحب بعقد كل الأنواع الممكنة من الصفقات التي تحافظ على مصالحه المباشرة، وتضمن له تدفق الغاز والسلاح الروسي مع بعض من النفوذ الذي يحفظ كبرياءه كقطب عالمي.

**6** - إدراك تركي لأهمية أن يكون لها مشروعها ومحورها الفاعل في مواجهة المشروعات الإسرائيلية والإيرانية والتجمع العربي الذي يضم (مصر والسعودية والإمارات والبحرين)، وتحديد كيف ومتى تتقاطع معهم أو تصطدم بهم خدمة لمصالحها ومراعاة لمصالح القوى الكبرى الفاعلة التي تعمل مع تلك المحاور المضادة؛ على أن يضم المحور التركي إمارة قطر والتنظيم الدولي للإخوان المسلمين وفروعه في المنطقة والعالم وجماعات الإسلام السياسي على حساب النفوذ المصري والسعودي.

## عسكرة السياسة الخارجية

- أثّرت التفاعلات بين العناصر السابقة على تفاعلات السياسة الخارجية التركية في العقد الأخير، حيث إن هناك مؤشرات تشير إلى اعتماد تركيا اتجاه «عسكرة السياسة الخارجية» وإعادة صياغة لعضويتها في حلف الناتو، وظهر ذلك في منطقة شرق المتوسط، وغرب ليبيا، والصومال، وناجورنو قره باغ، ومن قبل في سوريا والعراق، حيث اعتمدت أنقرة الأداة

العسكرية في التعاطي مع الفواعل والأزمات الدولية والإقليمية بديلًا عن الأدوات الدبلوماسية والسياسية.

- أسست تركيا ما يُشبه حزامًا من القواعد والتواجد العسكري الذي يُحيط بمعظم قلب وشرق الوطن العربي. وبنظرة إلى الخريطة الحالية، فإن هذا الحزام الاستراتيجي العسكري شكّل هلالًا داخل قلب الوطن العربي أو شبه دائرة بإدخال شمال قبرص، ويستهدف الضغط على قوى القلب العربية القوية، خاصة مصر والسعودية، بالإضافة إلى القرب من الممرات الاستراتيجية البحرية في مضيقي هرمز وباب المندب وقناة السويس، ومنطقة الطاقة الواعدة في شرق المتوسط.

- أدرك «أردوغان» أن الاعتماد على جيشه النظامي أمر مكلف ماديًّا وسياسيًّا لتحقيق طموحاته، لذا استوعب تجربة شركات الأمن العسكرية الخاصة التي ظهرت مع بداية القرن الحالي، والتي قامت بتوظيف عدد كبير من المقاتلين والمرتزقة والإرهابيين، حيث وجد «أردوغان» أن سيطرته على تيار الإسلام السياسي من خلال جماعة الإخوان المسلمين وتنظيمها الدولي هو المفتاح للسيطرة على بقية الجماعات المسلحة التي يمكن مع بعض الدعم اللوجيستي بالمال والسلاح والمؤن إخضاعها للسيطرة لتصبح ورقة رابحة.

- استخدم نظام «أردوغان» ميليشيات إلكترونية وإعلامية تروج للمشروع التركي، وتمهد له، وتفتح الجبهات وتجند المقاتلين، وتشن وتخطط لحملات دعائية سوداء ضد الدول والأنظمة والشعوب والجماعات التي تناوئ هذا المشروع، بخلاف نشر الأكاذيب والشائعات وإثارة الفتن والطائفية والمذهبية، ومحاربة فكرة الدولة والوطنية والسيادة والحدود، بالتوازي مع نشر فكرة الخلافة والخليفة الذي يدافع عن الإسلام ويحفظ له كبرياءه، ويرفع راية الدين، ويحميه من هجمات الآخر داخليًّا وخارجيًّا.

- **يسعى نظام «أردوغان» عبر استخدام المرتزقة والميليشيات أو ما يُسمى جنود الخلافة لتحقيق العديد من الأهداف:**

**1** - تجنب استخدام الجيش النظامي في التمدد والالتفاف والمناورة على مسارح العمليات المختلفة في المنطقة، حيث لم تكتمل بعد عملية السيطرة على الجيش التركي، ويحتاج الأمر لمزيد من الوقت.

**2** - يمنح استخدام تلك الميليشيات والمرتزقة مرونة وخفة حركة في نقل القوات والسلاح والذخيرة، وسهولة دعمها تدريبيًّا وعملياتيًّا من خلال خبراء ونظم سيطرة وقيادة حديثة.

**3** - تجنب نظام «أردوغان» أي ملاحقات جنائية وإدانات دولية جراء جرائم الحرب التي ترتكبها تلك الميليشيات المجهولة الهوية والجنسية.

**4** - مواجهة الانتقادات التي تشنها المعارضة الداخلية التي لن تسمح باستخدام الجيش النظامي التركي خارج مظلة حماية الحدود وحماية الأمن القومي التركي، مثل استخدامها في مناطق الأكراد التي تشن هجمات على الأراضي التركية انطلاقًا من الأراضي العراقية والسورية.

**5** - يستخدم «أردوغان» ورقة السيطرة على الميليشيات في كواليس المحادثات والمفاوضات، ويعتبرها ورقة ضغط ناجحة تمامًا مثل ورقة استخدام اللاجئين التي يهدد بها أوروبا، ويلوح دائمًا بأنه قادر على فرض الأمر الواقع، وتغيير قواعد اللعبة ما لم يتم الاستجابة لمطالبه وأهدافه.

**6** - تضع عضوية تركيا في حلف الناتو محددات على حركة الجيش التركي وتدخلاته المحسوبة على النظام الأمني للحلف، ما يجعل استخدام الميليشيات والمرتزقة حلًّا لنظام «أردوغان» يرفع عنه التزامات العضوية في الناتو.

## مصر والمشروع الإقليمي التركي

- يمثل المشروع التركي تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري وليس مجرد منافس إقليمي، وهو ما يستوجب تكثيف وتنشيط الدور المصري في دوائر الحركة المتقاطعة مع الحركة التركية، وكذلك إعادة صياغة أجندة وأسس «الحوار الاستراتيجي» مع الولايات المتحدة وحلف الناتو والدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي وروسيا لمجابهة «الدور الوظيفي» والخدمات التي تعتقد تلك الدول أن تركيا تقوم به خدمة لمصالحها، وأن يتم التركيز على كشف الآثار السلبية على أمن واستقرار الإقليم والتهديد المباشر لتلك الدول والمنظمات.
- أن ثمة أهمية لتبني مصر مشروعًا وخطابًا سياسيًّا وإعلاميًّا مضادًا للمشروع التركي بكل مكوناته الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية، مع الأخذ في الاعتبار المشروعين الإسرائيلي والإيراني، وذلك منفصلًا أو بالتعاون مع السعودية والإمارات والبحرين والأردن، على أن يؤكد هذا المشروع على خطوطه الحمراء المعلنة التي على الجميع أن يحترمها مع كشف الممارسات والمشروعات التركية التي تضر بأمن المنطقة ومصالح تلك الدول، مع التركيز على فضح استخدام المرتزقة والإرهابيين على مسارح المنطقة والعالم برعاية تركية/قطرية.
- التركيز المصري على الخطاب الثقافي والإعلامي الذي يشكل قوة مصر الناعمة والقوة الحقيقية التي كانت تشكل عقل ووجدان المواطن العربي، ومع تراجعها استطاعت تركيا باستخدام تيار الإسلام السياسي والجماعات المتطرفة شغل العديد من مساحات الفراغ غير المأهولة التي انسحبنا منها للترويج لمشروع الخلافة، وهدم الأنظمة الحالية التي تقف ضد هذا المشروع.

# قضايا السياسات العامة

- مجلس النواب 2020.. خريطة المرشحين ومعدل التنافس
- عودة المدارس وكورونا.. لماذا تتطلب دورًا أكبر للأسرة؟

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (12) - 15 أكتوبر 2020

# مجلس النواب 2020.. خريطة المرشحين ومعدل التنافس

**تُتيح الانتخابات النيابية في مصر التي من المقرر أن تبدأ في الأسبوع الأخير من أكتوبر 2020، فرصة لفهم الديناميات المتغيرة للتفاعلات السياسية في المجتمع. إذ تكشف البيانات المتاحة، حتى انتهاء مرحلَتَي الترشح والطعون، عن دلالات متعددة حول تغيرات البنية الحزبية، وزيادة حدة المنافسة السياسية، بما يعكس طلبًا مجتمعيًّا متزايدًا على المشاركة والتمثيل في مجلس النواب.**

* محمود إبراهيم
باحث متخصص في شئون الاحزاب والسياسات العامة

## مرشحو الفردي

- بلغ عدد المرشحين الذين قبلت الهيئة الوطنية للانتخابات طلبات ترشحهم على المقاعد الفردية في مجلس النواب 4006 مرشحين، بالإضافة إلى عدد 1136 يتنافسون على مقاعد القوائم، موزعين مناصفة بين مرشحين أساسيين واحتياطيين.
- يعرض الجدول التالي بعض خصائص المرشحين على المقعد الفردي، ومقارنتها بما كان عليه الحال في انتخابات 2015؛ لكن لا بد من التنويه إلى أن البيانات الواردة هنا هي أفضل ما تم التوصل إليه من تدقيق للمعلومات المنشورة في الصحف، والتي يزيد الاعتماد عليها رغم صفتها غير الرسمية، وما قد ينقصها من الدقة، بسبب عدم قيام الهيئة الوطنية للانتخابات بنشر البيانات الرسمية على موقعها، وتناشد اللجنة توفير هذه البيانات لأهميتها لتنوير الناخبين، وتشجيعهم على المشاركة. مرشحو الفردي

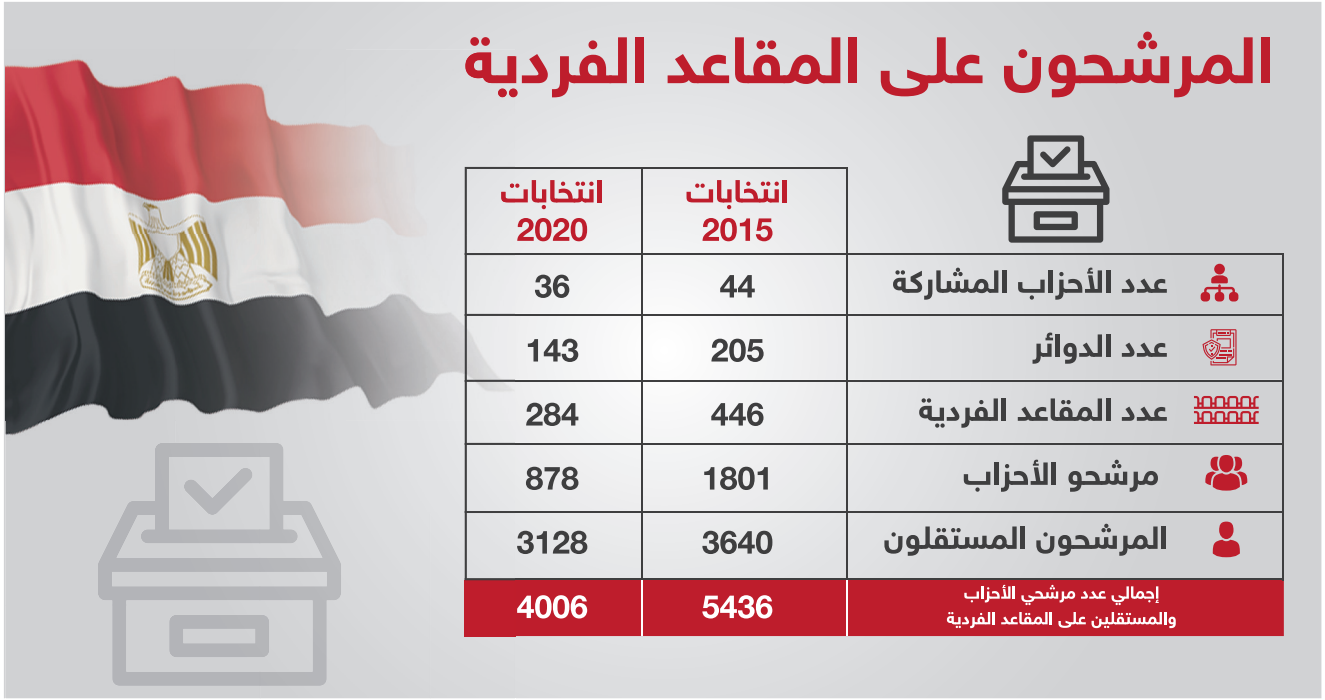


| | انتخابات 2015 | انتخابات 2020 |
|---|---|---|
| عدد الأحزاب المشاركة | 44 | 36 |
| عدد الدوائر | 205 | 143 |
| عدد المقاعد الفردية | 446 | 284 |
| مرشحو الأحزاب | 1801 | 878 |
| المرشحون المستقلون | 3640 | 3128 |
| إجمالي عدد مرشحي الأحزاب والمستقلين على المقاعد الفردية | 5436 | 4006 |

- يلاحظ من هذا الجدول انخفاض عدد الأحزاب المشاركة بين انتخابات 2015 و2020، ويمكن ربط ذلك بما شهدته الساحة السياسية من اتجاه عدد قليل من الأحزاب لتعزيز أوضاعها، وزيادة قوتها ونشاطها، وتوسيع عضويتها، فيما اختفى من الساحة عددٌ من الأحزاب التي فشلت في تحقيق أي تقدم، مما دفع كثيرًا من الكوادر والمرشحين إلى مغادرتها في اتجاه الأحزاب الأكثر فاعلية. لقد أضفى هذا التطور قدرًا من الهيكلية على الساحة الحزبية، بدلًا من حالة السيولة التي كانت موجودة في الانتخابات السابقة.

- تشير البيانات إلى تفاوت كبير في قوة الأحزاب، إذ إن 66% من مرشحي الأحزاب، وعددهم 580 من إجمالي 878 مرشحًا، ينتمون إلى 5 أحزاب فقط، هي أحزاب: مستقبل وطن، وحماة وطن، والوفد الجديد، والشعب الجمهوري، والحرية؛ وهو ما يعطي مؤشرًا على بوادر لظهور خريطة حزبية أكثر تماسكًا. على الجانب الآخر، هناك 31 حزبًا لها 298 مرشحًا فقط، بل إن هناك 19 حزبًا ليس لها أكثر من 10 مرشحين، منها أربعة لكل منها مرشح واحد فقط؛ بما يعكس التفاوت الكبير في قوة الأحزاب.

مرشحو الأحزاب في انتخابات 2020

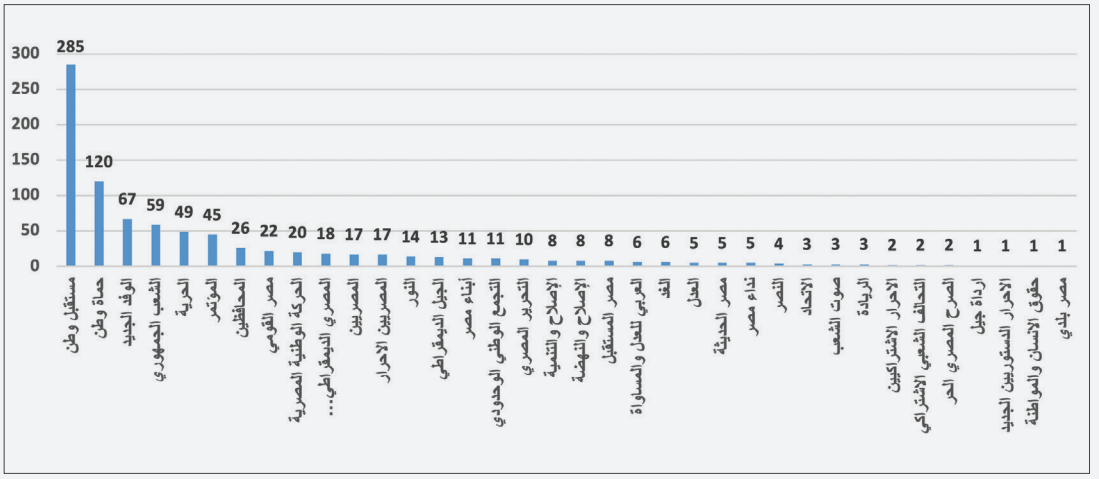


- يمثل المستقلون أغلبية ساحقة بين المرشحين بنسبة 78%، وهي ظاهرة ممتدة منذ فترة طويلة، ويمكن تفسيرها على خلفية ضعف الحياة الحزبية، رغم التطور الذي لاحظناه في الفقرة السابقة، وأيضًا بسبب غياب آليات ديمقراطية في اختيار المرشحين داخل الأحزاب، وعدم وضوح معايير اختيار المرشحين الحزبيين، وضعف تقاليد الالتزام والقيادة الحزبية، الأمر الذي يدفع الكثيرين من كوادر الأحزاب للترشح كمستقلين بعد إخفاقهم في الفوز بترشيح أحزابهم لهم.

- زاد معدل التنافس على المقاعد الفردية من 12020 مرشحًا على المقعد الواحد في انتخابات 2015 إلى 14011 مرشحًا على المقعد الواحد في انتخابات 2020. وتبلغ حدة المنافسة الانتخابية على المقعد الفردي أقصى مستوى لها في محافظة الأقصر، حيث يتنافس 25 مرشحًا على المقعد، بينما تأتي جنوب سيناء كأقل معدل تنافس، حيث يتنافس 5 مرشحين على المقعد الواحد، تليها الفيوم بثمانية مرشحين للمقعد الواحد.

# التنافسية في انتخابات مجلس النواب

| | معدل التنافس 2015 | معدل التنافس 2020 |
|---|---|---|
| القاهرة | 16.65 | 14.13 |
| الإسكندرية | 15.52 | 13.81 |
| بورسعيد | 22 | 25 |
| السويس | 12.5 | 17 |
| دمياط | 14.86 | 22.25 |
| الدقهلية | 12.59 | 17.05 |
| الشرقية | 10.9 | 11.29 |
| القليوبية | 11.08 | 14.13 |
| كفر الشيخ | 12.44 | 15 |
| الغربية | 10.83 | 13.64 |
| المنوفية | 11.5 | 15.27 |
| البحيرة | 9.64 | 11.11 |
| الإسماعيلية | 16.33 | 23.2 |
| الجيزة | 11.38 | 14.48 |
| بني سويف | 11 | 12.13 |
| الفيوم | 8.73 | 8.2 |
| المنيا | 10.04 | 11.94 |
| أسيوط | 8.85 | 13.5 |
| سوهاج | 10.55 | 13.86 |
| قنا | 12.6 | 15.33 |
| أسوان | 16 | 18 |
| البحر الأحمر | 15 | 11.67 |
| الوادي الجديد | 10 | 12.5 |
| مرسى مطروح | 10.25 | 15 |
| شمال سيناء | 7.4 | 17 |
| جنوب سيناء | 13.67 | 5.5 |
| الأقصر | 15.17 | 25.67 |
| الإجمالي | 12.19 | 14.11 |

## مرشحو القوائم

- بالنسبة للمنافسة على المقاعد المخصصة لمرشحي القوائم، فقد تقدّمت القائمة الوطنية من أجل مصر للمنافسة في دوائر القوائم الأربع التي يجري عليها التنافس، فيما تنافس قائمة "نداء مصر" على ثلاث دوائر، بينما تقدمت قائمة تحالف المستقلين للمنافسة على دائرة واحدة. والقائمة الوطنية من أجل مصر هي عبارة عن ائتلاف يضم 12 حزبًا سياسيًّا تتراوح مواقفها بين يمين ويسار الوسط، وهي الأحزاب الرئيسية التي كان لها ممثلون في مجلس نواب 2015. أما قائمتا "نداء مصر" و"تحالف المستقلين"، فتضم أحزابًا ومرشحين مستقلين لم يسبق لهم دخول مجلس النواب.
- استبعدت الهيئة الوطنية للانتخابات 4 قوائم، هي: الاختيار، والتيار الوطني، وصوت مصر، وفي حب مصر؛ بسبب عدم استكمال الأوراق اللازمة للترشح. ويُلاحظ أن جانبًا كبيرًا من المرشحين الاحتياطيين في القوائم المختلفة هم من بين أقارب الدرجة الأولى للمرشحين الأساسيين، الأمر الذي يعكس غلبة العوامل العائلية، وضعف الاعتبارات الحزبية والسياسية.

القوائم المتنافسة في انتخابات النواب

| الدائرة | القوائم المرشحة | | عدد المقاعد | عدد المرشحين |
|---|---|---|---|---|
| **القاهرة ووسط وشمال الدلتا** | القائمة الوطنية من أجل مصر | تحالف المستقلين | 100 | 400 |
| **الجيزة وشمال ووسط وجنوب الصعيد** | القائمة الوطنية من أجل مصر | نداء مصر | 100 | 400 |
| **غرب الدلتا** | القائمة الوطنية من أجل مصر | نداء مصر | 42 | 168 |
| **شرق الدلتا والقناة** | القائمة الوطنية من أجل مصر | أبناء مصر | 42 | 168 |
| **المجموع** | 8 | | 284 | 1136 |

# عودة المدارس وكورونا.. لماذا تتطلب دورًا أكبر للأسرة؟

**تشكل عودة المدارس في مصر خلال شهر أكتوبر 2020 أحد إجراءات تعايش الحكومة مع أزمة كورونا، لكن مع ذلك فإن خطة العودة تفرض أعباء مزدوجة على وزارة التعليم والأسر المصرية، إذ لن يقتصر الأمر على الاهتمام بالإجراءات الاحترازية الصحية، وإنما التعامل مع عملية تعليمية مرنة، حيث سيحضر الطلاب بعض أيام الأسبوع وليس كلها، بما يتطلب دورًا أكبر للأسرة.**

***د. إسراء علي**
باحث متخصص في شئون الاحزاب والسياسات العامة

## خطة العودة والأسرة

- أعلنت وزارة التعليم خطة العودة للمدارس في شهر سبتمبر 2020، وتضمنت تباينًا في توزيع أيام الحضور الفعلي للطلاب بالمدارس عبر المراحل الدراسية المختلفة. ففي مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف الثالث الابتدائي سيكون الحضور الفعلي للتلاميذ بواقع ثلاثة أيام كحد أدنى، وأربعة كحد أقصى أسبوعيًّا. وبدءًا من الصف الرابع الابتدائي وحتى الثالث الثانوي، فالحضور كحد أقصى سيكون بواقع يومين أسبوعيًّا، الأمر الذي فرض أدوارًا ومهام مضاعفة على عاتق الأسرة لضمان تحقيق أهداف العملية التعليمية، مما يستدعي تحليل مدى استعداد الأسرة المصرية لهذه الأدوار، وطرح مقترحات تضمن توعية الأسرة بدورها في تعليم أبنائها خلال الجائحة.
- تتعدد خصائص الأسر المصرية، وتختلف باختلاف خصائص البيئة التي تنتمي لها، وتتباين البيئات المصرية ما بين ساحلية، وصحراوية، وصناعية، وزراعية، بيد أنه إجمالًا يتم تقسيم الأسر المصرية إلى فئتين موزعة ما بين حضر وريف، وبحسب الإحصاء الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مايو 2020، فإن إجمالي عدد الأسر في مصر بلغ نحو 24.7 مليون أسرة، موزعة بين 11 مليون أسرة بنسبة 44.5% في الحضر، و13.7 مليون أسرة بنسبة 55.5% في الريف.
- بالنظر للتركيب العمري لأفراد الأسرة المصرية، سجلت الأسر نسبة 34.1% من الأفراد في الفئة العمرية أقل من 15 سنة، أي إن نحو ثلث الأسر المصرية من الملتحقين بالمدارس في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وينسجم هذا مع ما جاء في كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن وزارة التربية والتعليم لعام 2020، والذي بيّن أن إجمالي عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية والإعدادية يصل إلى 19 مليون طالب.
- بلغ متوسط حجم الأسرة نحو 4 أفراد بواقع 3.9 أفراد بالحضر، و4.2 أفراد بالريف، وتدرج المستوى التعليمي لرب الأسرة من الأمية بنسبة 25.8%، إلى الحاصلين على مؤهل دون المتوسط بنسبة 29.6%، أما الحاصلون على مؤهل متوسط وفوق متوسط فبلغت نسبتهم نحو 32.2%، والحاصلون على مؤهل جامعي فأعلى بلغت نسبتهم نحو 12.4%.

المستوى التعليمي لرب الأسر المصرية 2020

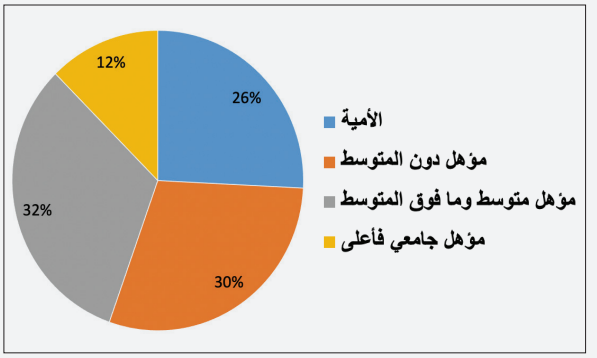


- إذا ما تمت مقارنة هذه النسب والأعداد بمؤشرات وعوامل مثل: مستوى دخل الأسر، ومتوسط الإنفاق الكلي للأسر، وجودة البنية التكنولوجية التحتية في الريف والحضر كعامل أساسي لتفعيل التعلم الإلكتروني؛ فإن المصفوفة الناتجة عن هذه المقارنات ستوضح تفاوت استعداد الأسر المصرية لتحمل أعباء التعليم من المنزل خلال الجائحة، حيث تتفاقم الأعباء وتتداخل ما بين استعدادات مادية ونفسية ومعنوية.

## مهام تعليمية

- يقع على عاتق الأسرة مهام وأدوار متعددة منها: توعية الأبناء بالأوضاع المستجدة والإجراءات اللازمة لحماية أنفسهم وحماية الآخرين، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل روتين يومي يبدأ في المنزل بما يزيد من التكاليف المادية للأسرة، وذلك لتوفير أدوات التعقيم ومستلزمات الحماية لأبنائهم، علاوة على تقديم الدعم النفسي من خلال بث الروح الإيجابية في نفوس أبنائهم.

- لذا، يجب على المؤسسات والهيئات المختصة تنفيذ برامج تضمن تخفيف الأعباء المادية والنفسية والمعنوية عن كاهل الأسرة، من خلال تنفيذ مبادرات داعمة لأولياء الأمور، وتقديم ورش تأهيلية تساعدهم على تقديم الدعم النفسي لأبنائهم، وإرسال حملات طبية للمناطق الريفية لتزويدهم بالمهارات والمعارف والأدوات التي تمكّنهم من توفير بيئة صحية لأبنائهم، بالإضافة إلى تقديم نصائح طبية تساعد في الوقاية من العدوى بالفيروس المستجد، وتقديم برامج دعم خاصة بأبناء المصابين أو المتوفين من الفيروس، وكذلك برامج التوعية الخاصة بمنع التنمر ضد الطلاب المصابين بالفيروس، وتفعيل حملات إعلامية مرئية مكثفة تتضمن رسائل طبية مبسطة تخاطب فئات مختلفة من المواطنين للتوعية بدور الأسرة المصرية في ظل الظروف الاستثنائية خلال الجائحة.

- على غرار ما قدّمته وزارة التربية والتعليم العام الماضي من توفير دليل لولي الأمر لتوضيح فلسفة نظام التعليم الجديد؛ فإن وجود دليل للأسرة لتوضيح المهام المتوقعة من ولي الأمر في التعليم خلال الجائحة يُعد ضروريًّا لكل مرحلة تعليمية، كما يمكن للمجتمع المدني أن يسهم بدعم الأسر المصرية في التعليم خلال الجائحة من خلال توفير مجموعات تقوية مجانية، أو مخفضة التكاليف. كما يمكنها أن تنظّم جلسات استشارية لمساعدة الأسرة في القيام بواجباتها الجديدة في التعليم.

## مناهج مرنة

- مع إعلان خطة العودة للمدارس، وبداية العام الدراسي الجديد في ظل الظروف الاستثنائية التي تفرضها الجائحة، طرحت وزارة التربية والتعليم أساليب تعليمية بديلة تتميز بالمرونة، وتتنوع ما بين تعليم إلكتروني من خلال المنصات الإلكترونية، والتعلم عن بعد من خلال القنوات التعليمية على التلفاز، بالإضافة إلى التعليم التقليدي وجهًا لوجه في الفصول المدرسية.

- ويجري الدمج بين الأساليب التعليمية، وفق استراتيجيات تدريسية مختلفة، منها: "التعلم الهجين"، واستراتيجية الفصل المقلوب، أي من خلال تبادل الأدوار بين المعلم والطلاب، فيصبح المعلم موجهًا للعملية

التعليمية والطالب هو الباحث عن المعرفة، وتعتمد هذه الاستراتيجيات بالدرجة الأولى على كفاءة المعلم في تطبيقها، ووعي ولي الأمر بمهامه لنجاح تطبيق هذه الاستراتيجيات. فيما تمثل أمية القراءة والكتابة، والأمية التكنولوجية، وضعف البنية التحتية التكنولوجية، وانخفاض سرعة الإنترنت؛ عائقا أمام تفعيل المنصات التعليمية عبر الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت، مما يجعل التعليم الإلكتروني تعليمًا نخبويًّا يقتصر على من يملك المهارة والإمكانيات.

- يُعد التعليم المرئي عن بعد من خلال تفعيل القنوات التلفزيونية التعليمية هو الحل الأقرب للواقع المصري، وذلك مع توافر الاتصال بشبكة الكهرباء، حيث بلغ عدد الأسر التي تقيم في وحدات سكنية متصلة بالشبكة العامة للكهرباء نحو 99.7% بحسب الإحصاء الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مايو الماضي، بيد أن هذا الحل يحتاج إلى إعادة النظر في المحتوى التعليمي المقدم عبر الشاشات التلفزيونية، فالتلفاز مرتبط في أذهان الناس بالدراما، وعندما يقدم المحتوى التعليمي مختزلًا في السبورة والورقة والقلم فإنه يصبح رتيبًا ولا يحقق الجدوى المرغوبة، فتفعيل التعلم عبر القنوات التلفزيونية يحتاج إلى العوامل التالية ليصبح أكثر فاعلية:

  - **التشويق:** يعتمد على عوامل مادية وبشرية، مثل: جودة الإخراج الدرامي والتصوير التلفزيوني، علاوة على توفير محتوى تعليمي يحفز إثارة ودافعية الطلاب للتعلم، وذلك بالاعتماد على مسرحة المناهج التعليمية، أو تقديم المحتوى في صورة مشروع بحثي، أو مسابقات علمية، أو صور إبداعية أخرى، بما يضمن تحقيق عنصر التشويق. بالإضافة إلى ذلك فإن التشويق يعتمد على قدرات المعلمين على الشرح وإدارة الدروس عن بعد، والعزوف عن الأسلوب التقليدي المعتمد على المحاضرة أو المناقشة الفردية، واستبدالها بالاستراتيجيات المناسبة، مثل: المناظرة، وحل المشكلات، وغيرها من استراتيجيات التعلم عن بعد.
  - **التواصل:** يجب أن يتم تحديد أدوات لتلقي الاتصالات والأسئلة المطروحة من الطلاب والإجابة عنها، لتفادي فوضى الفصل الافتراضي الناتجة عن عدم التواصل.
  - **أوقات البث:** يعد الروتين من مميزات العملية التعليمية، كونه ينظم اليوم الدراسي في إطار جدول أسبوعي، لذا فإن تخصيص ساعات بثّ بجدول ثابت تراعي تعدد المراحل التعليمية ضمن الأسرة الواحدة يعد محدِّدًا هامًّا وضروريًّا.

- **ختامًا، تفرض عودة المدارس على المختصين التحلي بالمرونة لمراعاة الفروق بين المدارس والمناطق المختلفة، والاستعداد لإعادة النظر والمراجعة الدورية للأساليب المتبعة، وعدم التحرج من إدخال التعديلات التي تتأكد الحاجة إليها، مع تطوير أساليب الخطاب والتواصل مع الرأي العام لتعزيز المصداقية.**

# قضايا نوعية

- أهداف القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي
- تحديات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (12) - 15 أكتوبر 2020

# أهداف القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي

**صدّق الرئيس "عبدالفتاح السيسي"، على القانون رقم 194 لسنة 2020 الخاص بتنظيم عمل البنك المركزي والجهاز المصرفي، والذي استند إلى عدة مرجعيات، أهمها: الممارسات الدولية للبنوك المركزية، وتوصيات الخبراء في قوانين البنوك، والقواعد الدولية للحوكمة خاصة تلك الصادرة عن لجنة بازل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.**

*** سارة ناصح**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## أهداف القانون

- يهدف القانون الجديد إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي، وزيادة التنسيق مع الجهات الرقابية ذات الصلة، بما يكفل تحقيق أهدافه. حيث يكرس القانون مبادئ الحوكمة والشفافية، والإفصاح، والمساواة، وعدم تضارب المصالح. كما يعمل على إرساء قواعد المنافسة العادلة، ومنع الممارسات الاحتكارية، وحماية حقوق العملاء في الجهاز المصرفي. فضلًا عن تعزيز مبادئ الشمول المالي، وتطوير وتحديث الجهاز المصرفي، وتدعيم قدراته، وضبط تداول العملات الرقمية، وتنظيم الرقابة على نظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية.
- يتكوّن القانون من 241 مادة بخلاف مواد الإصدار، مقسمة على 7 أبواب؛ ليمثل إطارًا قانونيًّا وتشريعيًّا شاملًا متضمنًا كافة جوانب وشئون البنك المركزي، والجهاز المصرفي، وخدمات الدفع الإلكتروني، والتعامل في النقد الأجنبي، وحماية حقوق العملاء، والمنافسة وتسوية المنازعات، **ومن أبرز المواد التي تم تعديلها أو استحداثها في هذه الجوانب ما يلي:**

## البنك المركزي

- رفع الحد الأدنى لرأسمال البنك المركزي إلى 20 مليار جنيه، على أن تكون زيادة رأس المال بقرار من رئيس مجلس الإدارة، وذلك بتجنيب نسبة من الأرباح السنوية الصافية أو من الاحتياطات أو بتمويل مباشر من الخزانة العامة للدولة، وذلك بعد الحصول على موافقة وزير المالية، وذلك وفقًا للمادة رقم (4) من القانون الجديد.
- استحدث القانون "لجنة الاستقرار المالي"، والتي تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي للدولة المصرية، وتنسيق الجهود؛ لتجنب حدوث أي أزمات مالية وإدارتها في حال حدوثها، على أن تكون برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها محافظ البنك المركزي، ووزير المالية، ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.

- نصّ القانون لأول مرة في مادته رقم (17) على أن يكون للبنك المركزي محافظ بدرجة نائب رئيس مجلس الوزراء، ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه، وذلك بدلًا من ترك فترة التعيين مفتوحة دون تقييد.
- شكّل القانون عبر المادة رقم (49) لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية المحافظ ووزير المالية وممثلين عن كل من البنك المركزي ووزارة المالية، بهدف التشاور ودراسة العلاقات البينية بين البنك المركزي ووزارة المالية، ووضع خطط لفض التشابكات بين الجهتين، وتنعقد اللجنة بصفة ربع سنوية أو كلما اقتضت الحاجة.

## تنظيم الجهاز المصرفي

- عن الحد الأدنى لرأسمال البنوك، نص القانون في المادة رقم (64) على زيادة الحد الأدنى لرأسمال البنوك ليصبح 5 مليارات جنيه مصري، أو 150 مليون دولار أمريكي للبنوك الأجنبية، وذلك بغرض زيادة صلابة وكفاءة القاعدة الرأسمالية للبنوك لمواجهة المخاطر المحتملة، وتعزيز قدرتها على المنافسة مع البنوك العالمية والإقليمية.
- استحدث القانون إحدى عشرة مادة (117-127) لتكوين نظام جديد لحوكمة البنوك، حيث ألزم القانونُ الجديد البنوكَ بوضع سياسة داخلية يلتزم فيها البنك بقواعد الحوكمة والرقابة الداخلية، كما اشترط حصول البنوك على موافقته عند تعيين المسئولين الرئيسيين، وذلك لضمان استيفائهم شروطَ الجدارة التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المواد الجديدة إلى تطوير أداء البنوك بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي، مما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة، وقد تؤدي إلى رفع التصنيف الائتماني للبنوك من قبل المؤسسات العالمية.
- حدَّثَ القانون القواعد الحاكمة لبنوك القطاع العام، حيث نصّ على تعديل تسميتها لتُصبح: البنوك المملوك أسهمها بالكامل للدولة، وتمّ النص على خضوعها للقواعد والقوانين ذاتها التي تحكم باقي البنوك، وذلك بهدف تحقيق المساواة بينها، وذلك وفقًا للمواد (139-133).

- اعتمد القانون نظامًا جديدًا لتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، بهدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي، وحماية مصالح المودِعين وأموالهم، لذا خصص البنك المركزي لأول مرة فصلًا كاملًا عن تسوية أوضاع البنوك المتعثرة. وفي هذا الصدد نصت المادة (169) على إنشاء صندوق لتمويل إجراءات تسوية البنوك المتعثرة، ونصّت على أن يكون للصندوق شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة، ويضم الصندوق في عضويته جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي، ويكون له مجلس إدارة يَصدر بتشكيله قرار من مجلس إدارة البنك المركزي.

- تتكون موارد الصندوق من مساهمات البنوك وعائد استثمار أمواله وغيرها من مصادر التمويل، ويكون المستهدف تكوينه كحصيلة للصندوق مبلغ يقابل نسبة 0.5% من قيمة ودائع البنوك، على أن يتم تكوين كامل المبلغ المستهدف خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، وفي حالة عدم كفاية موارد الصندوق لتغطية التمويل اللازم لإتمام عملية التسوية أجازت المادة (170) للبنك المركزي التنسيق مع وزارة المالية لتقدم تمويلًا مؤقتًا لهذا الصندوق لاستكمال عمليات التسوية إذا كان ذلك ضروريًا للحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي في مصر.

- استحدث القانون المادة رقم (178) الخاصة بإنشاء صندوق لدعم وتطوير الجهاز المصرفي، ونصّت على أن يكون للصندوق شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة، ويتبع البنك المركزي، ويختص بالعمل على تطوير الجهاز المصرفي وتعزيز بنيته التحتية، بهدف مسايرة التطور العالمي، وترسيخ قواعد العمل المهني السليم.

## نُظُم الدفع والتكنولوجيا المالية

- بغرض مسايرة تطور التكنولوجيا المالية والمصرفية، وضع قانون البنك المركزي لأول مرة بابًا خاصًّا بتنظيم خدمات ونظم الدفع والتكنولوجيا المالية، ونصت المادة رقم (184) على حظر مزاولة أي نشاط يتضمن تشغيل نظم الدفع أو تقديم خدمات الدفع إلا بعد حصوله على الترخيص اللازم من البنك المركزي، وتضمنت المواد (185-199)، شروط وإجراءات الترخيص لمشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع، وقواعد تشغيل كل منها، والتزامها بتوفير الحماية للأنظمة الإلكترونية المستخدمة، وطرق إشراف ورقابة البنك المركزي عليها، وكذلك الإجراءات والجزاءات التي يمكن للبنك المركزي اتخاذها في حالة ثبوت ارتكابها أي مخالفات للقانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذًا له.

- عن تداول العملات الرقمية أو المشفّرة، نصّت المادة رقم (206) على حظر إصدار تلك العملات، أو الاتجار فيها، أو الترويج لها، أو إنشاء منصات لتداولها، أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها دون الحصول على ترخيص من مجلس إدارة البنك المركزي، وذلك طبقًا للقواعد والإجراءات التي يُحددها في هذا الصدد.

## تنظيم التعامل في النقد الأجنبي

- وضعت المواد (207 – 215) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد الإطار اللازم لنظام الصرف الأجنبي وإدارته، والذي يضمن استقرار سوق النقد، حيث أوضحت طرق تنظيم ترخيص وضوابط عمل شركات الصرافة وتحويل الأموال. ونصّت المادة (211) صراحة على أن سعر الصرف للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، أي اتّباع نظام سعر الصرف المرن.

- بخصوص النقد الأجنبي المكفول لجميع المسافرين من البلاد، نصّت المادة رقم (213) على ألا يزيد على 10 آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات

الأجنبية الأخرى، كما نصت على أن يكون إدخال النقد الأجنبي إلى البلاد مكفولًا لجميع القادمين إلى البلاد، على أن يتم الإفصاح عنه في الإقرار المُعد لهذا الغرض إذا جاوز 10 آلاف دولار أمريكي أو ما يُعادلها بالعملات الأجنبية الأخرى.

## حماية العملاء والمنافسة

- بالنسبة لحماية حقوق العملاء، قرّر القانون الجديد في المادة رقم (218)، إنشاء وحدة بالبنك المركزي لحماية حقوق العملاء في الجهات المرخص لها، وتتولى هذه الوحدة فحص الشكاوى المقدمة منهم ضد هذه الجهات، على أن يتم ذلك خلال 30 يومًا من تقديم المستندات المطلوبة. واستكمالًا لخطوات حل شكاوى العملاء، نصت المادة (219) على تكوين لجنة لفض المنازعات التي ينشأ فيها خلاف بين أي من الجهات المرخص لها وعملائها.
- بخصوص حماية المنافسة، نصّ القانون في مادته رقم (222) لأول مرة على إنشاء وحدة تلقّي الممارسات الاحتكارية، وهذه الوحدة تختصّ بتلقّي البلاغات عن أي ممارسات احتكارية أو ضارة بالمنافسة تتعلق بأي من الجهات المرخص لها، ولها الحقّ أن تتخذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات بشأن البلاغ المقدم لها، كما يسري ذلك على الأفعال التي تُرتكب في الخارج إذا ترتب عليها منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها في مصر.
- أما عن تسوية المنازعات، فقد نصت المادة رقم (223)، على إنشاء مركز مستقل للتحكيم أو التسوية في المنازعات التي تنشأ بسبب تطبيق أحكام هذا القانون والقوانين ذات الصلة بالمعاملات المصرفية وغيرها من الأنشطة التي تباشرها الجهات المرخص لها، ويكون لهذا المركز شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة.
- غلّظ القانون الجديد عقوبات المتاجرة في النقد الأجنبي، حيث نصت المادة رقم (233) على معاقبة كل من تعامل في النقد الأجنبي خارج البنوك المعتمدة أو الجهات التي رخص لها في ذلك، بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات، وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز خمسة ملايين جنيه، أو المبلغ المالي محل الجريمة أيهما أكبر.

**خلاصة القول، إن قانون البنك المركزي الجديد يسعى عبر مواده المختلفة لتحديث القطاع المصرفي، ورفع مستوى أدائه وفقًا لأفضل الممارسات الدولية والنظم القانونية للسلطات الرقابية المناظرة في مختلف دول العالم.**

# تحديات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

**مع اضطراب سلاسل الإمداد العالمية للغذاء في أعقاب أزمة وباء كورونا، أعلن عددٌ من المُصدِّرين الأساسيين وقف صادراتهم للسوق العالمية، الأمر الذي أثر على سوق الغذاء التي عانت مأزقًا ما بين تراجع الإيرادات وانخفاض المُتاح من التمويل. ولما كانت مصر مستوردًا صافيًا للغذاء من السوق العالمية، بدا أن تأثر أوضاع الغذاء المصرية مجرد مسألة وقت، في ظل الضغوط الإنفاقية التي صاحبت الوباء.**

* د. نهى بكر
عضو في الهيئة الاستشارية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## مؤشرات أساسية

- تتنافس الدول المتقدمة والنامية على أكبر نصيب من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية مرتفعة تساعد في حل مشكلات البطالة، وعجز موازين المدفوعات، وضعف معدلات الادخار والاستثمار، ناهيك عن دفع التجارة والنمو الاقتصادي، لما يوفره من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، ورأس المال.

- تحتفظ مصر بمركزها الأول بين الدول الإفريقية، كأكبر متلقٍّ للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، فطبقًا لأحدث تقارير اتجاهات الاستثمار الصادرة عن منظّمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، سجلت مصر 8.5 مليارات دولار أمريكي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019، بزيادة نسبتها 5% عن عام 2018، إلا أن تركّز نحو 70% من إجمالي تلك الاستثمارات في قطاعي النفط والغاز، يمثل نقطة ضعف لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لا تزيد مساهمتها على 30% المتبقية.

- أظهرت بيانات البنك المركزي المصري أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سجل أقل مستوى له في 6 سنوات ونصف وذلك خلال الربع الأول من عام 2020، تزامنًا مع ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد. وبحسب بيانات البنك المركزي، وصل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأول من 2020 إلى 970.5 مليون دولار مقابل نحو 2.3 مليار

دولار خلال الفترة نفسها من 2019، بنسبة تراجع 58.5%. ويعد هذا الرقم هو أقل مستوى مسجل في بيانات البنك المركزي منذ الربع الثالث من عام 2013، والذي بلغ 745.4 مليون دولار. وعلّل البنك المركزي هذا التراجع بعدم التيقن الناجم عن تداعيات جائحة كورونا على خطط المستثمرين الدوليين وتدفقات الاستثمار المباشر على مستوى العالم.

- أسباب جاذبية مصر الاستثمارية في الفترة ما بعد عام 2014 تعود لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، والإمكانات السياحية الفريدة، واحتياطيات الطاقة الكبيرة، والسوق المحلية وقدرتها الشرائية، واتفاقيات التجارة الحرة الموقَّعة مع تكتلات اقتصادية، ونجاح الإصلاحات التي تقوم بها السلطات، بالإضافة إلى السيولة القادمة من الخليج العربي.
- تتّجه تدفقات الاستثمار في مصر إلى قطاع النفط والغاز، تليه قطاعات البناء، والتصنيع، والعقارات، والخدمات المالية. وقد وفد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي من الاتحاد الأوروبي، تليه الولايات المتحدة والدول العربية، وتعد المملكة المتحدة من أكبر المستثمرين في مصر.

## جهود الدولة

- إصلاح التشريعات الخاصة بالاستثمار كقانون الاستثمار، وقانون الشركات، وقانون الإفلاس، وكذا إصلاح البنية التحتية من الطرق، والمرافق، والموانئ، والمياه، وغيرها من مظاهر البنية التحتية التي تؤثر على جذب وسير الاستثمار.
- تشكيل مجموعات برئاسة رئيس مجلس الوزراء والمجموعة الوزارية للاستثمار، ومجموعة تحسين مناخ الاستثمار، وتعظيم مشاركة القطاع الخاص، ومواجهة أهم التحديات التي تواجه المستثمرين في مصر، والتباحث حول إيجاد حلول جذرية لها خلال المرحلة المقبلة.
- ميكنة هيئة الاستثمار لإجراءات حصر بيانات الاستثمارات الأجنبية من خلال إتاحة النماذج إلكترونيًّا على الموقع الإلكتروني للهيئة لتقديم بيانات الاستثمارات الأجنبية بشكل ربع سنوي.
- زيارات المسئولية الميدانية للالتقاء بالمستثمرين بمختلف القطاعات والقيادات التنفيذية للمحافظات ورؤساء جمعيات المستثمرين، وممثلي بعض البنوك، بهدف مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين، ووضع حلول جذرية لها، وتخطي العقبات القائمة أو التي قد تطرأ في ملف الاستثمار.
- تفعيل التنسيق مع الوزراء المختصين والمسئولين الحكوميين لتحسين مناخ الاستثمار وحل مشكلات المستثمرين، فضلًا عن قيام المسئولين عن الاستثمار بأنشطة وفاعليات ترويجية، وتنظيم زيارات دورية للمشروعات القومية الكبرى، كما تعمل اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار على حل المنازعات الخاصة بالمستثمرين وتذليل العقبات.
- وضع ضوابط لنموذج عقد بين الدولة والمستثمرين على النحو الذي يُجنب الدولة المشكلات التي تتعلق بمدى جدية المستثمرين في تنفيذ البرنامج الزمني لمشروعاتهم الاستثمارية، ومن ثم تلافي الدخول في منازعات قانونية حول أحقية الدولة في فسخ التعاقد من عدمه، خاصة في حالة وجود تعاقد مع مستثمرين أجانب أو دخولهم ضمن الكيان القانوني للمشروع.
- وضع برنامج لتدريب وتوعية العاملين بإدارات الاستثمار التابعة للمحافظات بمختلف أنحاء الجمهورية، بهدف توحيد المفاهيم، وتنمية

مهارات العاملين القائمين على تنفيذ إجراءات إقامة المشروعات الاستثمارية وذلك خلال شهر مارس 2020. فضلًا عن تطوير المناطق الحرة، مع افتتاح مراكز خدمات المستثمرين في المحافظات.

## أسباب التراجع

- أسهمت أزمة جائحة كورونا، وانكماش الاقتصاد العالمي والخليجي، في الحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر. كما لعبت التوترات التجارية العالمية دورًا في تقليل تحركات رأس المال، حيث إن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر جاء نتيجة انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًّا، بجانب زيادة مخاطر الاقتصاد العالمي، مع تصاعد نزعة الحماية التجارية، في ظل الصراع الأمريكي الصيني.
- تُعد تكلفة العمالة والإنتاج في مصر أكبر من دول أخرى مثل بنجلاديش أو فيتنام أو نيبال وإثيوبيا. الأمر الذي يدعو إلى رفع مستوى العمالة في مصر من خلال تطوير التعليم المهني، وتوفير البرامج التدريبية التي تُسهم في خلق ثقافة عمل محترفة ورفع الإنتاجية.
- وجود اختلالات هيكلية، فالزيادات المتتالية في أسعار الفائدة أثّرت على تدفقات الاستثمار بجميع أشكاله، حيث يؤدي ارتفاع تكلفة التمويل إلى عزوف المستثمرين عن ضخ استثمارات جديدة من ناحية، وتوجيه فوائض الأموال المتاحة للاستثمار لشراء أدوات الدين لارتفاع العائد وانخفاض المخاطر من ناحية أخرى.
- الاحتياج لتحسين بيئة الأعمال، ومرونة سوق العمل ومكافحة البيروقراطية، وزيادة الشراكة مع القطاع الخاص، فالمستثمر يريد مناخ أعمال ثابتًا، وسياسات ضريبية واضحة لا تتغير باستمرار، كما يوجد بعض المستثمرين الأجانب ينتظرون استقرار السياسات الضريبية في مصر.
- عدم انتهاج الحكومة سياسةً سريعةً لتقديم حلول تنظيمية عادلة للقطاعات التي تترنح من الخسائر مثل قطاع البناء، الذي داوم على الشكوى من الاحتياج لتدخل حكومي تنظيمي، مما لا يُعطي الانطباع الأفضل للمستثمرين الأجانب الذين يدرسون فرص الاستثمار في مصر.
- تحتل مصر المرتبة الـ93 من بين 140 دولة في مؤشر التنافسية العالمي، التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو ما يستدعي جهودًا متكاملة لتحسين ترتيب مصر في هذه المؤشرات، ولتعطي رسالة جاذبة للمستثمر الأجنبي.

**خلاصة القول، في ضوء التحديات والجهود المشار لها ينبغي تبني منهج متكامل لآليات تنشيط الاستثمار الأجنبي، بدءًا من استكمال إصلاح البيئة التشريعية، بحيث تصبح أقل تعقيدًا وأكثر شفافية، بجانب تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مع توفير حوافز تشجيعية في إطار قانون الاستثمار الجديد، وإعطاء أولوية لتنمية المناطق الواعدة، الأمر الذي يكفل الاستفادة من الفرص الواعدة للاستثمارات في مصر.**

# كيف يفكر العالم؟

- هل يعرقل الانتقال السوداني احتمال التطبيع مع إسرائيل؟
- حدود استفادة قطر من ميزاتها التنافسية في إنتاج الغاز

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (12) - 15 أكتوبر 2020

# هل يعرقل الانتقال السوداني احتمال التطبيع مع إسرائيل؟

**في ظل تنامي التلميحات باقتراب السودان من توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، نشر معهد "بروكنجز" في 24 سبتمبر 2020 مقالًا بعنوان "تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل الآن لعبة خطيرة"، للباحثَيْن "بايتون كنوبف" (مستشار ببرنامج إفريقيا بالمعهد)، و"جيفري فيلتمان" (زميل الدبلوماسية الدولية). وعليه، ناقش المقال إمكانات وتحديات توقيع الاتفاق بالنظر إلى الوضع الراهن، فضلًا عن تداعياته على الداخل السوداني وعلى الإقليم.**

* نوران عوضين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## السودان.. الخطوة التالية

- مع انضمام الإمارات والبحرين إلى مصر والأردن في إعلان السلام مع إسرائيل، بات يُنظر بحماسة نحو الخرطوم باعتبارها الدولة التالية. إذ من المتوقع أن تكون الحكومة السودانية الموحدة ذات التفويض الشعبي أكثر قدرة على صياغة سلام دافئ ومستدام مع إسرائيل، في حين أن الاتفاق الإسرائيلي-السوداني المتسرع لديه القدرة على تفكيك المرحلة الانتقالية في السودان، وتوليد دعم متجدد للإسلاميين في الداخل وداعميهم الأجانب.

- لقد تجاهل الجدل الدائر حول احتمالات تحسن العلاقات الثنائية بين إسرائيل والسودان هشاشة المرحلة الانتقالية السياسية، والمخاطر التي قد يُشكّلها التطبيع المبكر على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات، فلا أحد يريد تكرار اتفاقية السلام الإسرائيلية-اللبنانية لعام 1983 التي وقعتها الحكومة اللبنانية دون شرعية شعبية، لتنهار في أقل من عام.

- بعد مرور عام على الفترة الانتقالية السودانية، تفاقمت الأزمات الأمنية والاقتصادية التي كانت السبب المباشر للتظاهرات المناهضة للرئيس السوداني السابق "عمر البشير"؛ إذ يعاني الجنيه السوداني من انخفاض حاد في قيمته مقابل الدولار الأمريكي (فقد بلغت قيمة الدولار في سبتمبر 2020 ما يقرب من 300 جنيه في مقابل 45 جنيها في العام الماضي). هذا إلى جانب نزوح ملايين السودانيين، ومعاناة عدد كبير منهم من تدهور الأمن الغذائي في البلاد.

- على الرغم من التعهدات الداعمة، فقد فشل المجتمع الدولي في تعبئة الموارد بما يتناسب مع الفرصة التاريخية للمرحلة الانتقالية، ما أدى إلى ازدياد الاستياء العام من الحكومة الانتقالية، واتساع الانقسامات ليس فقط بين الجهات الأمنية والمدنية، ولكن بداخلهم أيضًا. ولذا، يجب أولًا -وقبل كل شيء- النظر في أي خطوات نحو تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان. ومن شأن القيام بغير ذلك أن يؤدي إلى تصدع المرحلة الانتقالية إلى حد التأثير في الدولة نفسها.

- يُحاط الإعلان الدستوري (الذي أنشأ الحكومة الانتقالية) بغموض حول من يتحمل مسئولية السياسة الخارجية؛ سواء مجلس السيادة السوداني، أو مجلس الوزراء، أو المجلس التشريعي. وعليه، فإن اتخاذ أي قرار أحادي الجانب لتطبيع العلاقات مع إسرائيل يعني الافتقار إلى الشرعية، وبالتالي عدم الاستمرارية. كما تعد العلاقة مع إسرائيل قضية مثيرة للجدل على المستوى الشعبي. فعلى سبيل المثال، تسبب لقاء الفريق أول "عبدالفتاح البرهان" مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في أوغندا، يناير 2020، في إحداث صدمة بجميع أنحاء البلاد، ليس فقط بين الإسلاميين ولكن بين عدد من القوى الليبرالية والعلمانية التي كانت في طليعة الثورة أيضًا.

## خلاصات تحليلية

- يبرز الحديث عن احتمالات توقيع السودان اتفاق سلام مع إسرائيل في سياق قبول إقليمي ودفع دولي. فقد لقي اتفاق السلام الإسرائيلي مع الإمارات والبحرين قبولًا لدى غالبية الدول العربية، معتبرة أنه خطوة تجاه حل القضية الفلسطينية، وذلك نظرًا لإعلان إسرائيل وقف الضم الأحادي لأراضٍ من الضفة الغربية.

- يرتبط سياق تتابع اتفاقات السلام أيضًا بما تم التوصل إليه أخيرًا من اتفاق لبناني-إسرائيلي لبدء المشاورات الفنية بينهما بغرض ترسيم حدودهما البحرية برعاية أمريكية. فقد يكون لأمر ترسيم الحدود أبعاد سياسية، بينما يظل الدافع اللبناني الأساسي نحو إجراء تلك المحادثات هو محاولة الخروج من حالة التردي الاقتصادي، وذلك عبر فتح الباب أمام التنقيب عن الغاز قبالة شواطئها في ظل مناخ مستقر وجاذب للاستثمارات الأجنبية بعيدًا عن أي اعتراضات إسرائيلية، ومن ثمّ تمكين الدولة اللبنانية من التفاعل مجددًا داخل إطار الاقتصاد العالمي، وتلقّي المساعدات الاقتصادية بضمان الاستكشافات الجارية.

- من منظور أوسع، بات يُنظر إلى اتفاقات السلام مع إسرائيل باعتبارها دافعًا نحو إحلال السلام والاستقرار بالمنطقة، لما يضمنه الأمر من اصطفاف أمريكي مع المحور العربي الرافض للتحركات التركية والإيرانية المزعزعة للاستقرار بالمنطقة، بما يقوض -في النهاية- من شرعية تحرك تلك الدول داخل الساحة الإقليمية.

- من الجليّ أن السعي الأمريكي نحو توسيع إطار مظلة اتفاقات السلام مع إسرائيل إنما

يأتي في سياق اقتراب الانتخابات الرئاسية، ورغبة إدارة "ترامب" في تحقيق مكسب سياسي على المستوى الخارجي بما يُعزز في النهاية من فرصها الانتخابية في مواجهة المنافس الديمقراطي "جو بايدن". ولعل إعلان تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكوسوفو تأكيد إضافي على تلك الرغبة.

- لم تفوت إدارة "ترامب" اتفاق التطبيع الاقتصادي بين كوسوفو وصربيا دون تحقيق مكسب سياسي لصالح ما تروج له من سلام. بل وفي إطار هذا الاتفاق، يمكن القول إن الولايات المتحدة قد أسست شكلًا جديدًا لدور الوسيط بالمفاوضات، وذلك من خلال توظيف وساطتها في حلحلة عشرين عامًا من الصراع بين كوسوفو وصربيا لصالح الاتفاق على علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وكوسوفو، وهو الأمر الذي قد ينسحب على أي مفاوضات جارية أو مستقبلية تتوسط فيها أو ترعاها الولايات المتحدة.

- أشارت تقارير صحفية إلى أن الولايات المتحدة سترفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وستقدم -بدعم إماراتي- عدة مليارات من الدولارات من المساعدات مقابل التطبيع. ومع ذلك، إذا نُظر إلى التطبيع على أنه وسيلة لاستغلال يأس السودان الاقتصادي والإنساني، فسيكون أكثر استقطابًا بين المواطنين على نحو قد يقوض دعم المرحلة الانتقالية، وسيُعرِّض رئيس الوزراء لمكائد المعارضين للإصلاح والأطراف الإقليمية التي تعتبرها إسرائيل والإمارات خصومها الأساسيين.

- على الرغم من السياق الخارجي الدافع لعقد اتفاقات سلام جديدة مع إسرائيل، فإن اتفاقات السلام قادرة على مواجهة بعض التحديات والصراعات التي تزخر بها المنطقة المضطربة منذ سنوات. ومع ذلك، لا يمكن لهذا الانتقال أن ينجح إذا أصبحت البلاد متورطة في الخصومات الإقليمية. وبالنظر إلى عدد سكان السودان، فإن انهيار الدولة سيكون كارثيًّا، ليس فقط لمواطنيها ولكن لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في أوروبا والشرق الأوسط أيضًا. ولذلك، يجب أن تكون الأولوية الأولى لواشنطن هي تحقيق الانتقال الناجح في السودان، وتشكيل حكومة موحدة تتمتع بشرعية شعبية قادرة على اتخاذ القرار التاريخي، أي اتفاق السلام الإسرائيلي-السوداني.

| أهم مؤشرات الاقتصاد السوداني (لعام 2019، ما لم يُذكر خلاف ذلك) | | | |
|---|---|---|---|
| المؤشر | البيانات | وحدة القياس | ملاحظات |
| الناتج المحلي الإجمالي | 30.87 | مليار دولار | |
| عدد السكان | 42.8 | مليون فرد | |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي | 714 | دولار/ للفرد | |
| نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني | %46.5 | | |
| الدين الحكومي | %207 | من الناتج المحلي الإجمالي | |
| الاحتياطي النقدي | 177 | مليون دولار | 2017 |
| معدل التضخم | %136.36 | | يونيو 2020 |
| معدل البطالة | %22.1 | قوة العمل | |

المصدر: البنك الدولي، الأمم المتحدة

# حدود استفادة قطر من ميزاتها التنافسية في إنتاج الغاز

**تتوسع قطر حاليًّا في إنتاج الغاز المسال برغم التخمة التي تسود أسواق الطاقة، وتراهن الدوحة على قدرتها على المنافسة من خلال ميزات نسبية تتمتع بها، ومن أهمها حجم الإنتاج الضخم مقابل التكلفة المنخفضة. لذلك، فإن العملية التوسعية التي تقوم بها قطر تضعها أمام خيارات تناولها تقرير منشور على الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن في الـ28 من سبتمبر 2020 بعنوان "التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر" للكاتبين "بن كاهيل" و"نيكوس تسافوس" (وكلاهما زميل أول برنامج أمن الطاقة وتغير المناخ).**

* نرمين سعيد
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

## بين التوسع السريع والمعتدل

- أعلنت قطر -كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في 2005- إيقافًا طوعيًّا لحقل الشمال نظرًا للتطورات التي كانت تجري في سوق الطاقة آنذاك، إضافة إلى رغبتها في ضمان استمرارية إنتاج الحقل على المدى الطويل. وعندما قررت الدوحة إعادة الإنتاج في 2017، كانت ملامح سوق الطاقة قد تغيرت بالفعل، وتقلصت حصة قطر في سوق الغاز الطبيعي المسال نظرًا لدخول دول أخرى على الخط، واحتلالها مواقع استراتيجية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وأستراليا.

- تُعد التطورات التي شهدها قطاع الطاقة العالمي قبل ثلاث سنوات نقطة التحول التي فتحت الشهية القطرية لعودة الإنتاج مرة أخرى وبقوة. وفي هذا السياق، أعلن الرئيس التنفيذي لقطر للبترول "سعد الكعبي" أنه سيتم دعم صناعة الغاز في البلاد عن طريق تجهيز ستة قطارات لرفع السعة النهائية من 77 مليون طن متري في السنة إلى 126 مليون طن متري في نهاية المطاف. وتعد القطارات هي المنشآت المستخدمة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال.

- تشير تلك المقدمات إلى وجود خطة قطرية للسنوات القليلة المقبلة على الأقل. وتعد القرارات التي تم اتخاذها في أواخر عام 2019 دليلًا على ذلك؛ حيث قامت الشركات المختصة باتخاذ قرارات الاستثمار النهائي فيما يتجاوز 70 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، وهو ما يتجاوز بكثير الأرقام المعلن عنها في السنوات التي سبقت عام 2019.

- وسط الخطط القطرية الطموحة للتوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ضربت جائحة كورونا بشدة، وكانت الدوحة من أكثر العواصم تأثرًا بها. كما أن التبعات الناتجة عن تباطؤ النشاط والنمو الاقتصادي تركت آثارًا بالغة على استهلاك الطاقة، وبالتالي إنتاجها، حتى إن الحكومة القطرية اختارت تأخير المشروعات التوسعية في حقل الشمال لمدة عام كامل؛ إلا أنه وفي أعقاب تراجع الجائحة بعض الشيء، وضعت خططًا لتوسعة المرحلة الأولى في حقل الشمال، لتضم أربعة قطارات بسعة 32 مليون طن متري في العام، مع إعطاء الأولوية لحقل الشمال الشرقي.

- تُشير الخطة العامة لقطر للبترول إلى أن الشركة تسعى لتشغيل أربعة قطارات بسعة 7.8 ملايين طن سنويًّا حتى حلول عام 2025، مع رفع قدرتها على التسييل إلى 110 ملايين طن سنويًّا، حيث ستقوم

بطرح مناقصات الهندسة والإنشاءات بنهاية العام الجاري. وقد شهد العام الأخير أيضًا تقديم قطر للبترول أكبر طلب على الإطلاق للحصول على سفن الغاز الطبيعي المسال الجديدة.

- في ظل المعطيات الحالية، تنتهج قطر سياسة مجزأة لتسويق الغاز القطري؛ ففي الوقت الذي تبدي فيه قدرًا عاليًا من المرونة في مسألة التسعير مع جنوب آسيا، فإنها تضع أسعارًا أعلى لمنطقة الشرق الآسيوي. إذ تدرك الدوحة أن العقود طويلة الأجل تحقق لها سعرًا أفضل؛ إلا أن طبيعة أسواق الطاقة وزيادة المعروض من الغاز دفعاها لتعرض على شركة كوريا للغاز في أواخر العام الماضي عقدًا طويل الأجل، يعتمد على مؤشر سعر الغاز مقارنة بسعر النفط بنسبة 10.8%، وهو العقد الذي لم يتم تنفيذه مطلقًا. ووفقًا لرؤية بعض المراقبين، فإن الدوحة ستقدم تنازلًا في السعر للحصول على صفقات طويلة الأجل.
- على الرغم من جميع الميزات التنافسية التي تمتلكها قطر فيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي، إلا أن سوق الغاز المسال المصاب بالتخمة يجعل من الواجب على منتجي الغاز إيجاد أسواق جديدة وفتحها، والعمل على خطط ومشاريع تسويق مشتركة، ولكن لا يُعد خلق طلب متزايد على الغاز المسال في آسيا مهمة سهلة؛ ويُعزَى السبب في ذلك إلى أن خلق الطلب يستدعي ضخ استثمارات ضخمة في التخزين، ومحطات إعادة تحويل الغاز المسال إلى حالته الطبيعية، ومد خطوط الأنابيب، مع الأخذ في الاعتبار المنافسة المحتدمة بين الفحم والغاز الطبيعي في عدد من المناطق.

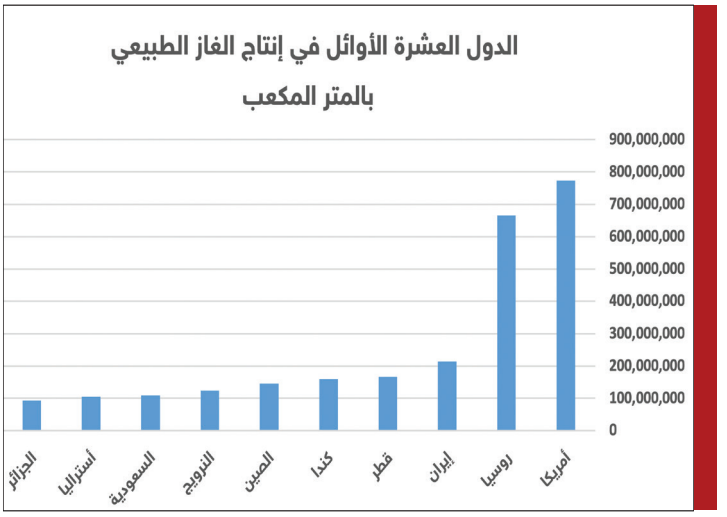


تعد قطر من الموردين الذي اتخذوا خطوات غير متوقعة في العقد الأول من القرن الحالي، فقامت الدوحة في ذلك الوقت

- بالاستثمار مع عدد من الشركاء في إيطاليا وبريطانيا لتنمية قدراتهم على استيراد الغاز المسال. وعندما استقرت الأوضاع في فترة لاحقة، عادت للعمل كمورد فقط. ويرى مراقبون أن السلوك القطري لا يحيد كثيرًا عن سلوك كبار موردي الغاز الطبيعي الذين يعملون -في المجمل- على استهداف استثمارات بعينها لتطوير أسواق جديدة عند الحاجة. وبناءً على تلك المقدمات، فإن السبيل الوحيد المناسب لقطر لفتح أسواق جديدة هو جعل الأسعار في المتناول.

## مصر في معادلة الغاز الطبيعي

- أسفرت المقاطعة الرباعية عن مخاوف جيوسياسية قطرية جعلت من الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي الأول لقطر في مساعي تسييل الغاز، وذلك عن طريق التعاون مع شركة Golden Pass LNG. ويمكن القول إن تلك المخاوف دفعت قطر ليس فقط باتجاه تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة، وإنما مع الدول الآسيوية أيضًا، وذلك بهدف خلق طلب متزايد على عقود الغاز المسال طويلة الأجل. وهو ما قامت الدوحة بفعله منذ عام 2015.
- في المقابل، تتحرك الدولة المصرية لتصنع لنفسها مكانًا متميزًا في سوق الطاقة العالمي إلى حد تحولها إلى مركز إقليمي في هذا المجال، وذلك بالاعتماد

على عدد من الميزات التنافسية التي تتمتع بها مصر في مجال إنتاج الغاز الطبيعي، ومنها: امتلاك مصر البنية التحتية المؤهلة لإسالة الغاز، بالإضافة إلى احتياطات قُدرت بـ30 تريليون قدم في يناير الماضي. كما استطاعت مصر أن تحقق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي. وأمام كل هذه الميزات النسبية يظهر الصراع على الثروات في شرق المتوسط ليضع علامة استفهام حول مستقبل مصر كمركز إقليمي للطاقة مستقبلًا.

- أدركت القيادة المصرية هذا التحدي، وبعد الإعلان عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في عام 2018، أطلقت مصر مبادرة غاز شرق المتوسط من القاهرة في يناير من عام 2019، واستغلت ميزتها النسبية في وجود البنية التحتية اللازمة لإسالة الغاز، فقامت بتوقيع عقود مع عدد من الدول بما فيها قبرص واليونان وإسرائيل لاستيراد الغاز الطبيعي في صورته الخام ثم إسالته وإعادة تصديره.

- وكان من أوائل التحديات التي اصطدمت بها مصر في هذا السياق خط "ميد إيست" الذي تم الاتفاق عليه بين (قبرص-إسرائيل-اليونان) بهدف تصدير غاز شرق المتوسط إلى أوروبا، ويستهدف تحجيم دور تركيا في المتوسط بعد مساعيها للسيطرة على الثروات الطبيعية في المنطقة. غير أنّ إنشاء هذا الخط يضع علامات استفهام حول دور مصر كمركز إقليمي للطاقة.

- برزت بعض وجهات النظر التي تقلل من تأثير خط "ميد إيست" على الدور الذي تطمح له مصر فيما يتعلق بإسالة الغاز الطبيعي وإعادة تصديره. وتشمل وجهات النظر تلك، أن تكلفة المشروع باهظة جدًّا وتصل إلى أكثر من سبعة مليارات دولار، ما يعد عائقًا أمام إنشائه. كما أن الحكومة الإيطالية تتحفظ على المشروع، في الوقت الذي لا تستطيع فيه إسرائيل حتى الآن توفير البنية التحتية اللازمة لإسالة الغاز على الخط الساحلي لديها لاكتظاظه بالسكان.

- تبرز أهمية التحركات المصرية لإنشاء خطوط أنابيب لنقل الغاز في المتوسط، مثل خط الغاز المصري-القبرصي. وقد وقّعت مصر اتفاقًا مع قبرص في سبتمبر 2019، يقضي بنقل غاز حقل أفروديت إلى مصانع الإسالة في مصر من أجل إعادة تصديره، حيث تتراوح احتياطيات حقل أفروديت القبرصي من الغاز بين 3.6 تريليونات و6 تريليونات قدم مكعب، وذلك لمواجهة التعاون القطري-التركي ممثلًا في خط الغاز القطري الذي يستهدف نقل الغاز إلى تركيا عبر خط أنابيب يمر عبر السعودية وسوريا ومنها إلى تركيا التي ستتولى توزيعه في أوروبا.

- ووسط هذه التفاعلات في معادلة الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، تعتبر مصر الشريك الأنسب لأوروبا نظرًا لامتلاكها بنية تحتية مناسبة، وخبرة في إسالة الغاز وإعادة تصديره ممثلة في الخط الذي تمتلكه مع إسرائيل والخط الآخر الذي تمتلكه مع الأردن. وعلى صعيد السياسة، تنتهج مصر سياسة متوازنة تعتمد على الاستفادة من ثرواتها، مع احترام حقوق الغير، وإنشاء علاقات ودية معهم.

- وعلى أية حال، إن مضت قطر بالفعل في تطوير القطارات الأربعة في الربع الأول من عام 2021 فإن حجم الإنتاج الكبير سيكون قادرًا على التأثير في السوق بحلول عام 2025، حيث سيؤدي التطوير في منطقة حقل الشمال الجنوبي إلى وجود مساحة إضافية بسعة 16 مليون طن متري على مدار العامين المقبلين.

- لا شك أن التوسع في حجم إنتاج الغاز الطبيعي المسال من الحقول القطرية يفرض على شركة قطر للبترول تسويق حوالي 32 مليون طن سنويًّا في العقود الجديدة في عام 2025، وحتى تلك الفترة سيتعين على الشركة تسويق 20 مليون طن سنويًّا. ويضاف إلى ذلك أن قطر للبترول تمتلك 70% من أسهم شركة Golden Pass LNG الأمريكية (وهو مشروع غاية في الضخامة، ومن المتوقع أن تبلغ طاقته الإنتاجية 15.6 مليون طن متري سنويًّا مع بدء تشغيل أول قطاراته في 2024). ولذلك، يرى المراقبون أن قطر قد تقرر -في النهاية- أن تسويق وإدارة تدفق بهذا الحجم سيكون تحديًا كبيرًا بين عامي 2025 و2027، ولذا فقد تتجه إلى تأجيل المرحلة الثانية من التوسعات.

# بيانات وإحصائيات

- اتجاهات حركة الاستثمار الأجنبي في مصر والعالم.

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (12) - 15 أكتوبر 2020

# اتجاهات حركة الاستثمار الأجنبي في مصر والعالم

**ساهمت جهود الدولة بمصر لتهيئة مناخ الاستثمار، ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذا الملف؛ في أن تؤتي ثمارها في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري، وضخّهم المزيد من الاستثمارات خلال الفترة الماضية، ما يعكس ثقة المجتمع الدولي في تحقيق اقتصاد البلاد للاستقرار والثبات. ففي عام 2019، زادت نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر بنسبة 20.2%، لتحتل بذلك المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، باستثمارات بلغت 9 مليارات دولار، مقارنة بالمركز الرابع عام 2018. وتعرض البيانات التالية تطور اتجاهات حركة الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًّا، وحجم التدفقات الاستثمارية لعددٍ من دول الشرق الأوسط وإفريقيا، وذلك اعتمادًا على بيانات نشرتها مؤسسة FDI Intelligence (تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر 2020)، والبنك المركزي المصري (الوضع الخارجي للاقتصاد المصري يوليو - سبتمبر 2019/2020).**

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة بمصر
بالمليار دولار خلال الفترة (2010-2019)

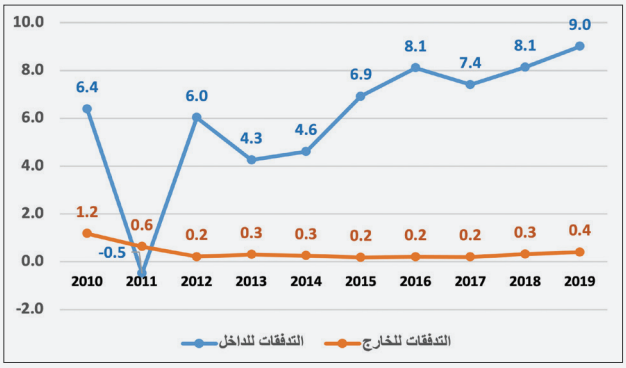


نصيب القطاعات الاقتصادية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر
في مصر يوليو-سبتمبر 2019

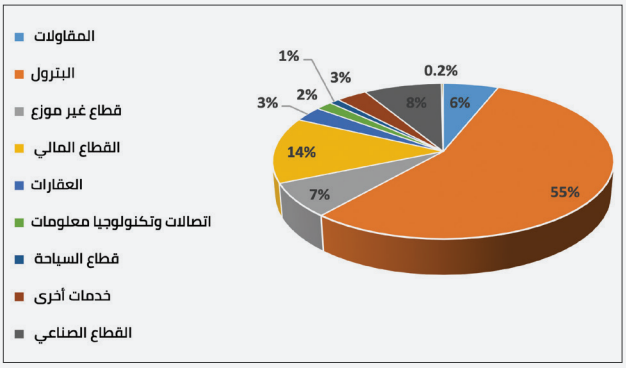

نسبة التغيير في عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2019 مقارنة بعام 2018

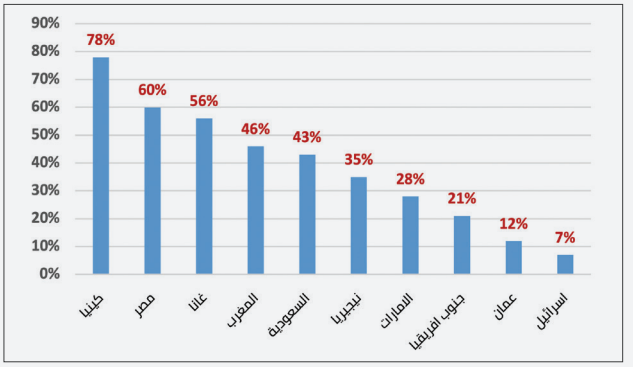


الاستثمار الأجنبي المباشر داخل وخارج عدد من دول الشرق الأوسط وإفريقيا عن طريق الاستثمار الرأسمالي لعام 2019 (المليار دولار)

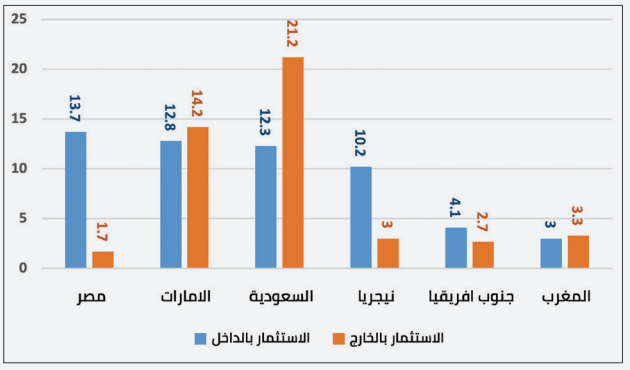


نصيب عددٍ من دول الشرق الأوسط وإفريقيا من الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية لعام 2019 (%)

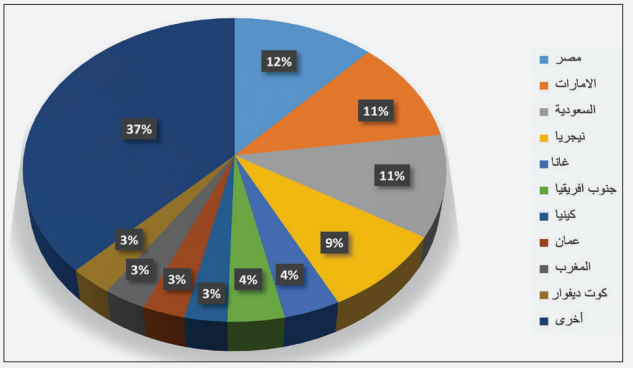


الاستثمار الأجنبي المباشر بالعالم حسب القطاع (مليار دولار) لعام 2019

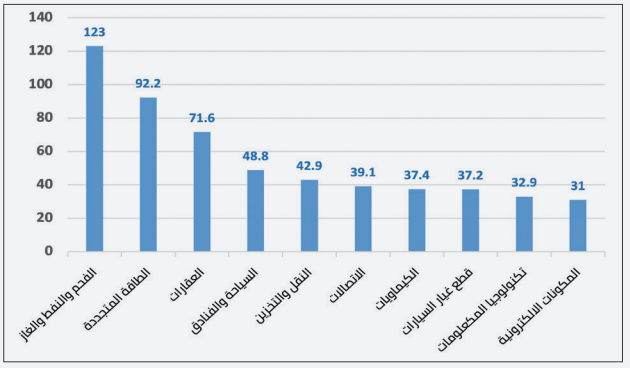


نسب التغير بالاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاعات الاقتصادية المختلفة بالعالم (%) لعام 2019

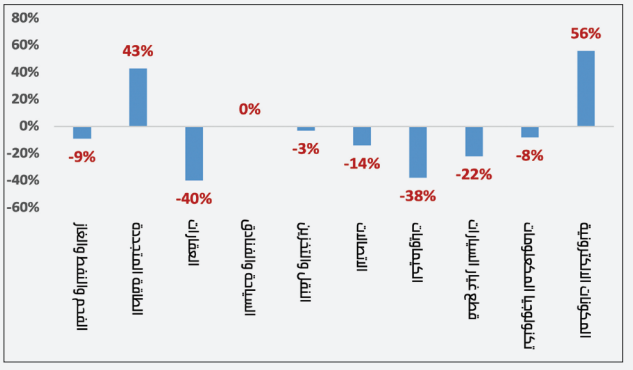


نصيب القطاعات المختلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًّا - 2019

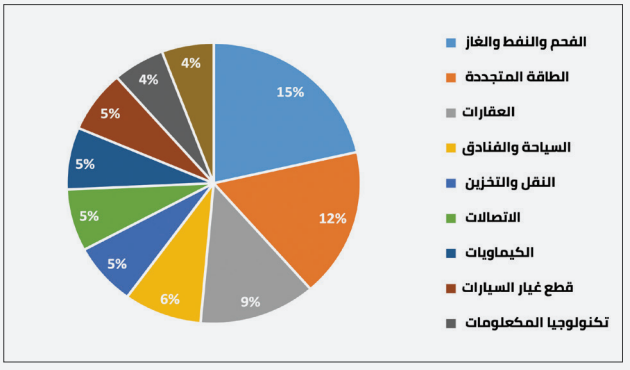

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

## البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies